السويداء برس
SUWAYDA PRESS

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

سوريا: خطاب الكراهية والتضليل المرافق لمجازر السويداء

تحقيق مشترك: كيف ساهمت السرديات الإعلامية والرقمية في تأجيج "موجة العنف الثالثة"

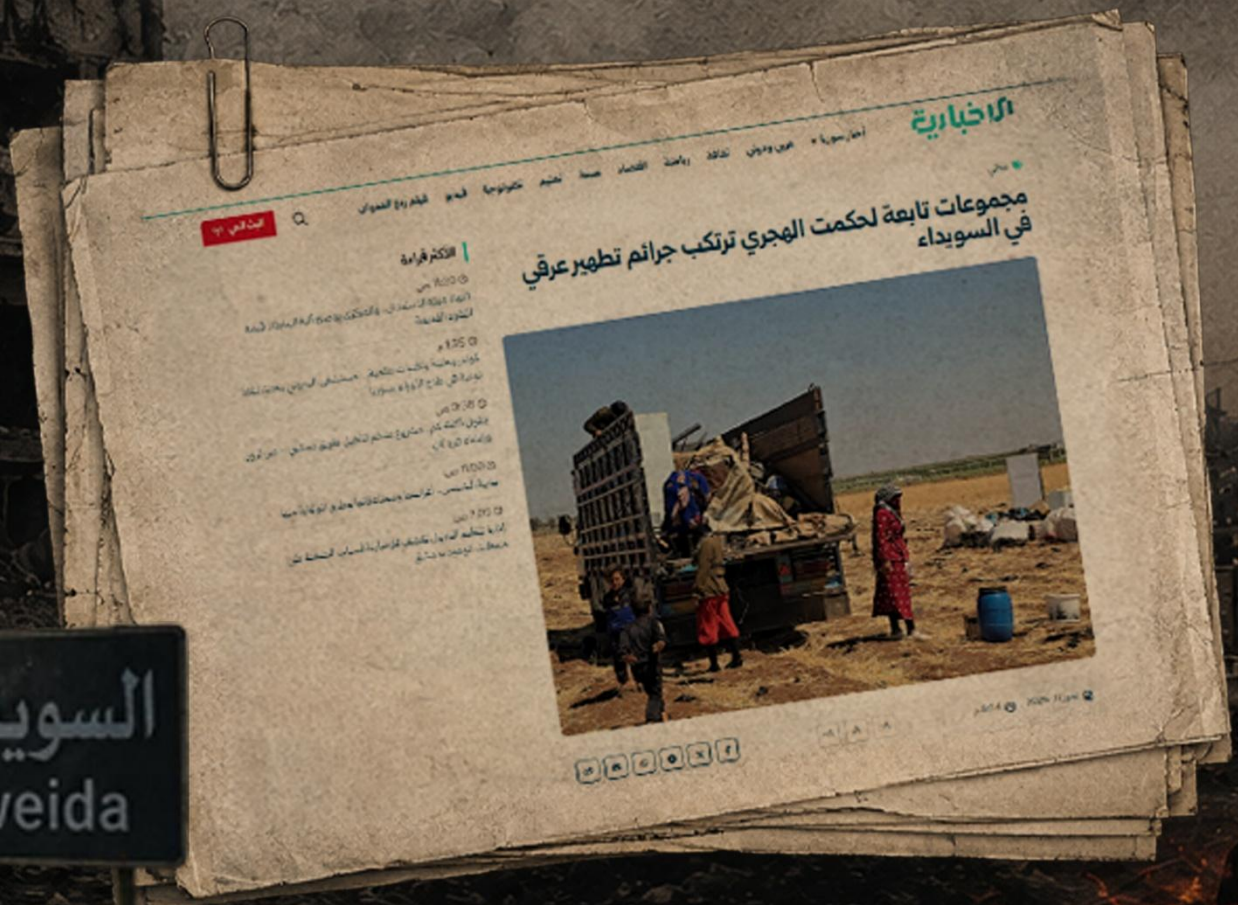

آب/أغسطس 2026

سوريا: خطاب الكراهية والتضليل المرافق لمجازر السويداء

تحقيق مشترك: كيف ساهمت السرديات الإعلامية والرقمية في تأجيج "موجة العنف الثالثة"

فهرس المحتويات

1. ملخص تنفيذي: 5
2. خلفية: 5
3. منهجية الدراسة ومصادر البيانات: 6
4. السرديات التي مهدت للموجة الثالثة أو رافقتها: 7
4.1. سردية "نجدة العشائر": من إبراز مظلومية البدو إلى تعبئة هوياتية واسعة: 7
4.2. سردية "بسط سلطة الدولة": تأطير التدخل العسكري بوصفه استعادةً للأمن والشرعية: 10
4.3. سردية "المشروع الإسرائيلي": من توصيف التدخل الخارجي إلى أداة للتعبئة ونزع الشرعية: 11
5. تحليل الخطاب التحريضي ومؤشرات التنسيق والتضخيم الرقمي: 13
5.1. تحليل المحتوى والانتشار: 13
5.1.1. توزيع المحتوى حسب النوع: 13
5.1.2. توزيع المحتوى حسب الناشر: 13
5.2. مؤشرات التفاعل العام: 14
5.3. التحليل الزمني للنشاط الرقمي: 15
5.4. الحسابات الأعلى نشاطاً ومؤشرات التنسيق: 15
5.5. تحليل المحتوى والخطاب الطائفي: 17
5.5.1. الوسوم والسرديات الأكثر تداولاً: 17
5.5.2. الحسابات الأكثر استخداماً للوسوم المختارة: 18
5.5.3. الكلمات المرتبطة بالهوية والعنف والازدراء: 19
5.5.4. الثنائيات اللغوية والسرديات المهيمنة: 22
5.6. تحليل المحتوى والمستخدمين المكررين: 23
5.6.1. المنشورات الأكثر تكراراً: 23
5.6.2. المستخدمون الأكثر نشراً للمحتوى المكرر: 25
6. كيف أسهمت صور ضحايا دروز في تأجيج موجة العنف الثالثة؟ 25
6.1. من الوقائع الميدانية إلى رواية رقمية معكوسة: 27
6.2. مؤشرات على حملة تحريض وتضليل منسقة: 28

6.3. الإعلام بين التوثيق وإعادة تشكيل الوقائع: 29
6.3.1. مجزرة آل سرايا: 30
6.3.2. جثة رضيعة تحولت إلى أداة في حملة التضليل: 31
6.3.3. من "الإنقاذ" إلى الاختطاف: قضية ماجدة ريدان وعائلتها: 32
6.3.4. الرأس المقطوع: ضحية دُرزية قُدمت بوصفها ضحية بدوية: 33
6.3.5. من محرض على القتل إلى "ناشط سياسي": 34
6.4. الإعلام في مشهد الانتهاكات: من نقل الرواية الرسمية إلى إنتاج صورة تبريرية: 35
6.4.1. لقاء مصور لرجل قبل قتله: قضية أدهم أبو محمود: 36
6.4.2. إعادة صياغة مصير المحتجزين والمفقودين: 37
7. التوصيات: 38
7.1. إلى الحكومة السورية الانتقالية: 38
7.2. إلى وسائل الإعلام والمنصات الرقمية والصحفيين والمؤثرين: 39
7.3. إلى المجتمع الدولي والجهات الداعمة للإعلام السوري: 39

1. ملخص تنفيذي:

يقدّم هذا التحقيق الموسع المشترك ما بين "**السويداء برس**" و"**سوريون من أجل الحقيقة والعدالة**" تحليلاً للخطاب الإعلامي والرقمي الذي رافق مجازر السويداء في تموز/يوليو 2025، مع التركيز على المنابر الرسمية التابعة للسلطة الانتقالية، والمنابر الإعلامية والحسابات العامة التي تبنّت، بصورة متكررة، روايتها أو مفرداتها السياسية والأمنية في تغطية الأحداث، وكيف ساهمت هذه السرديات في تعبئة الجمهور، وتعزيز الاستقطاب الطائفي، وتبرير الحشد المسلح، أو التقليل من خطورة الانتهاكات التي طالت المدنيين والمدنيات.

يركز التحقيق بصورة خاصة على الخطاب الذي سبق الموجة الثالثة من العنف ورافقها، حين تحولت بعض السرديات، مثل "نجدة العشائر"، و"بسط سيطرة الدولة"، و"المشروع الإسرائيلي"، من توصيفات سياسية أو أمنية للأحداث إلى أدوات للتعبئة والاستقطاب. فقد ساهم تداول مثل هذه السرديات، عبر وسائل إعلام ومنصات رقمية متعددة، في ترسيخ تصورات جماعية قائمة على الخوف والتهديد، وتذويب الفوارق بين المدنيين والمقاتلين، وتعزيز منطق المسؤولية الجماعية.

يتضمن هذا التحقيق المشترك تحليلاً كمياً ونوعياً لعينة من المنشورات العامة على منصة فيسبوك، شملت 11,118 منشوراً نُشرت خلال الفترة الممتدة من 17 تموز/يوليو إلى 17 آب/أغسطس 2025، بهدف دراسة أنماط التفاعل، والوسوم، ولغة الخطاب، ومؤشرات التضليل والتحريض.

تشير نتائج التحليل إلى وجود اتجاهات مقلقة في الخطاب الرقمي، لا يمكن اختزالها في ردود فعل عفوية على الأحداث. فقد رصد التقرير تصاعداً حاداً في كثافة النشر بالتزامن مع التطورات الميدانية، وتكراراً واضحاً للسرديات والوسوم ذاتها ضمن صفحات وحسابات محددة، بما يعزز وجود مؤشرات على أنماط نشر منسقة أو موجهة.

تكمن خطورة هذه الأنماط في أنها لم تكتفِ بنقل الأخبار أو التعليق عليها، بل أسهمت في خلق بيئة إعلامية واجتماعية أكثر قبولاً للحشد والعنف الانتقامي، وفي إضعاف النقاش العام حول مسؤولية الأطراف المسلحة عن الانتهاكات التي ارتُكبت بحق المدنيين. ومن ثم، يسلط التقرير الضوء على الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام الرقمي، حين يقترن بخطاب سياسي تعبوي ومعلومات مضللة، في تأجيج النزاعات المحلية وتهديد النسيج الاجتماعي.

2. خلفية:

شهدت محافظة السويداء موجة من الهجمات المسلحة بين 13 و 19 تموز/يوليو 2025، والتي شملت عمليات قتل، واختفاء قسري، وخطف، ونهب، وتدمير ممتلكات، وعنف جنسي وجندري ضد النساء والفتيات. وقد تصاعدت الاشتباكات الطائفية العنيفة، التي اندلعت بسبب النهب وأعمال الانتقام بين مجتمعات البدو والدروز، إلى أعمال عنف واسعة النطاق شاركت فيها ميليشيات محلية وقوات السلطات السورية المؤقتة والجماعات المسلحة المرتبطة بها.

ووفقاً لتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، مرت الأحداث بثلاث موجات رئيسية من العنف. ففي الموجة الأولى، التي وصفتها اللجنة بأنها الأكثر دموية، ارتكبت القوات الحكومية، برفقة مقاتلين من العشائر، انتهاكات واسعة النطاق ضد المدنيين الدروز بين 14 و 16 تموز/يوليو، ولا سيما في غرب محافظة السويداء ومدينة

السويداء. وشملت هذه الانتهاكات أعمال قتل، وتعذيب، واحتجاز تعسفي، ونهب، إضافة إلى إعدامات ميدانية طالت رجالاً جرى التعرف إليهم على أنهم دروز، بعد فصلهم عن النساء والأطفال.

وبدأت الموجة الثانية في 17 تموز/يوليو، عقب انسحاب القوات الحكومية إثر الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت مواقع في السويداء ودمشق. وخلال هذه المرحلة، تعرضت أحياء تقطنها عشائر بدوية لهجمات انتقامية نفذتها مجموعات مسلحة محلية، بحسب لجنة التحقيق الدولية.

أما الموجة الثالثة، التي وصفتها اللجنة بأنها الأكثر تدميراً، فقد وقعت بين أواخر 17 و 19 تموز/يوليو، ونفذها مقاتلون عشائريون جرى حشدهم باتجاه السويداء. واستهدفت هذه الموجة مرة أخرى المدنيين الدروز ضمن أعمال انتقامية واسعة، شملت إحراق ونهب منازل ومحال تجارية ومواقع دينية في نحو 35 قرية ذات أغلبية درزية أو مختلطة، إضافة إلى قتل مدنيين واختطاف آخرين. كما أشارت اللجنة إلى أن بعض أفراد القوات الحكومية خلعوا زيهم العسكري وانضموا إلى تلك الهجمات.

بحسب تقرير اللجنة، بلغت حصيلة موجات العنف الثلاث أكثر من 1,707 قتلى، غالبيتهم من الدروز. ووثق التقرير من بين القتلى 1,190 رجلاً و 99 امرأة و 22 فتى و 31 فتاة من المجتمع الدرزي، إضافة إلى مقتل 53 رجلاً و9 نساء و5 فتيان و3 فتيات من المجتمع البدوي.

بينما أجرى الفريق المشترك الذي أعدّ هذا التقرير عملية توثيق مستقلة، بالاعتماد على قوائم الطبّ الشرعي في المشفى الوطني بالسويداء ومطابقة الأسماء مع سجلات الدفن وروايات العائلات المحلية، وخلص إلى توثيق 1,520 ضحية من المجتمع الدرزي.

وبحسب ما تم توثيقه، فقد رافقت هذه الموجات بيئة إعلامية ورقمية شديدة الاستقطاب، انتشرت فيها سرديات تعبئة، وأخبار غير موثقة، وخطاب كراهية، ومعلومات مضللة. وقد أسهم هذا المناخ في تأجيج تبرير أعمال العنف، وتوسيع نطاق الحشد، ولا سيما خلال الموجة الثالثة من الأحداث، التي شكلت محوراً رئيسياً لهذا التقرير.

3. منهجية الدراسة ومصادر البيانات:

اعتمد التقرير على ثلاثة مصادر رئيسية للبيانات. أولاً، رصد وتحليل مواد إعلامية ورقمية منشورة خلال أحداث السويداء وما تلاها، بما يشمل بيانات وتصريحات رسمية، وتغطيات إعلامية، ومنشورات عامة على منصات التواصل الاجتماعي. ثانياً، مقابلات معمّقة أجرتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" و"السويداء برس" مع شهود وضحايا وفاعلين محليين عايشوا الأحداث في مدينة السويداء ومحيطها، من خلفيات اجتماعية ومهنية مختلفة، خلال الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وتموز/يوليو 2026. ثالثاً، تحليل كمي ونوعي لعينة من المنشورات العامة على فيسبوك، جُمعت باستخدام كلمات مفتاحية مرتبطة بالأحداث والسرديات المتداولة.

شملت عينة فيسبوك 11,118 منشوراً عاماً، نُشرت خلال الفترة الممتدة من 17 تموز/يوليو إلى 17 آب/أغسطس 2025، بما في ذلك صفحات عامة، ومجموعات، وحسابات شخصية. وصُنفت المنشورات وحُللت وفق عدة معايير، من بينها نوع المحتوى، ومصدر النشر، ومقاييس التفاعل، والكلمات المفتاحية، والوسوم المستخدمة.

اختيرت هذه الفترة لأنها تبدأ مع تصاعد موجة العنف الثالثة وما رافقها من حشد عشائري واسع، وتمتد شهراً كاملاً لرصد استمرار تداول السرديات ذاتها بعد توقف العمليات العسكرية المباشرة، ولاختبار كيفية انتقال المحتوى من التغطية الآنية إلى إعادة الإنتاج والتحريض والتضليل اللاحق. كما تميزت هذه المرحلة بارتفاع كثافة تداول الصور ومقاطع الفيديو والروايات المتنافسة، في ظل اتساع رقعة الهجمات، وتعدد مواقعها، وتزايد عمليات النزوح والدمار.

واختير فيسبوك باعتباره من أكثر المنصات استخداماً في تداول الأخبار والنقاشات العامة السورية، ولا سيما خلال الأزمات المحلية، وبسبب كثافة المحتوى العام المتعلق بأحداث السويداء خلال الفترة محل الدراسة. ولا يعني ذلك أن التقرير يقصر الخطاب الرقمي على فيسبوك أو يستبعد دور منصات أخرى، مثل تلغرام ويوتيوب وإكس، بل يتعامل مع فيسبوك كعينة قابلة للتحليل الكمي والنوعي ضمن حدود منهجية واضحة.

ركّز التحليل على دراسة العلاقة بين النشاط الرقمي والتطورات الميدانية، ورصد السرديات الأكثر تداولاً، وتحديد الحسابات والصفحات الأعلى نشاطاً وتأثيراً، وتحليل انتشار الخطاب الطائفي والتحريضي والمعلومات المضللة. كما سعى التقرير إلى فهم كيفية انتقال بعض السرديات من المجال الإعلامي والسياسي إلى فضاء التعبئة الرقمية، وما إذا كانت أنماط النشر والتكرار تشير إلى تنسيق أو توجيه محتمل.

مع ذلك، يقرّ التقرير بحدود منهجيته، ولا يدّعي تمثيل كامل الفضاء الرقمي السوري أو جميع مواقف المستخدمين. كما لا تُعد مؤشرات التفاعل، بذاتها، دليلاً دامغاً على التأييد أو القبول، بل تُستخدم في هذا التقرير كمؤشرات على حجم الانتشار وكثافة التداول. أما الحديث عن التنسيق، فيستند إلى تكرار السرديات والوسوم والتوقيتات وأنماط إعادة النشر، ولا يُفهم باعتباره إثباتاً لعلاقة تنظيمية أو تمويلية مباشرة ما لم يرد دليل مستقل على ذلك، وهو ما يفسر الحاجة إلى تحقيقات مستقلة أوسع.

4. السرديات التي مهدت للموجة الثالثة أو رافقتها:

لم تكن الموجة الثالثة من العنف التي شهدتها محافظة السويداء في تموز/يوليو 2025 نتاج التطورات الميدانية وحدها، بل وقعت أيضاً في سياق بيئة إعلامية ورقمية اتسمت بانتشار سرديات تعبويّة، ومعلومات غير موثقة أو مضللة، وخطابات استقطاب حاد. ومع تصاعد الأحداث وتراجع مصادر المعلومات المستقلة، برزت عبر وسائل الإعلام الرسمية، والمنابر القريبة من السلطة الانتقالية أو المتبنّية لروايتها، إضافة إلى حسابات عامة ومؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي، سرديات سعت إلى تفسير الأحداث وتأطيرها ضمن أطر أمنية وسياسية وهوياتية محددة.

ويحللّ هذا الفصل أثر هذه السرديات في تشكيل تصورات الجمهور تجاه المجتمع الدرزي، وتعزيز مشاعر الخوف والتهديد الجماعي، وتبرير الحشد والتدخل المسلح. كما يتناول كيف ساهم تداول الأخبار غير المتحقق منها، والمقاطع المصورة المجتزأة، والاتهامات العامة، في إضعاف القدرة على التمييز بين الوقائع والشائعات خلال ذروة الأحداث، وفي توفير بيئة أكثر قابلية لتقبل أعمال الانتقام والاستهداف القائم على الانتماء الطائفي.

4.1. سردية "نجدة العشائر": من إبراز مظلومية البدو إلى تعبئة هوياتية واسعة:

برزت سردية "نجدة العشائر" بقوة عقب كلمة الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع في 17 تموز/يوليو 2025، التي شدد فيها على أن الدولة السورية هي الجهة الوحيدة المخولة بحمل السلاح وفرض الأمن، ورفض أي "مظاهر للخروج عن سلطة الدولة أو إنشاء قوى مسلحة موازية". وفي الوقت نفسه، حمّل ما وصفها بـ"المجموعات الخارجة

عن القانون" مسؤولية اندلاع الأحداث، وأشاد بـ"المواقف الوطنية للعشائر"، داعياً إياها إلى الالتزام بالقانون وعدم القيام بأي أعمال انتقامية أو تجاوزات.

وفي اليوم التالي، أصدر الشرع بياناً اتهم فيه الفصائل المحلية في السويداء بارتكاب "عنف مروع"، معتبراً أن ذلك يهدد السلم الأهلي بصورة مباشرة ويدفع نحو الفوضى والانهيار الأمني. وقد شكّل هذا الخطاب السياسي أرضية للسردية الإعلامية التي تبلورت لاحقاً في عدد من المنابر الرسمية أو القريبة من السلطة أو المتبنية لروايتها حول "نجدة العشائر"، إذ انتقل التركيز من الدعوة إلى ضبط النفس ومساءلة مرتكبي الانتهاكات من جميع الأطراف، إلى إبراز أبناء العشائر البدوية بوصفهم ضحية جماعية لاعتداء منظم.

وفي هذا السياق، ركزت هذه المنابر على مشاهد الضحايا والعائلات النازحة من أبناء العشائر البدوية، واستخدمت توصيفات مثل "التطهير العرقي"، و"المجازر"، و"الاستهداف المنهجي" في سياق حمّل مجموعات محلية في السويداء، أو المجتمع الدرزي بصورة ضمنية، مسؤولية جماعية عن الانتهاكات.

وقد ورد أحد أبرز أمثلة هذا التأطير في خبر نشره تلفزيون الإخبارية الرسمي بتاريخ 17 تموز/يوليو 2025 بعنوان تحريضي ومضلل: "مجموعات تابعة لحكمت الهجري ترتكب جرائم تطهير عرقي في السويداء".

صورة شاشة لخبر نشره موقع قناة الإخبارية الرسمي بتاريخ 17 تموز/يوليو 2025 بعنوان تحريضي مضلل "مجموعات تابعة لحكمت الهجري ترتكب جرائم تطهير عرقي في السويداء".

اعتمدت هذه التغطية، في جانب مهم منها، على بيانات مجلس القبائل والعشائر، وتصريحات مسؤولين حكوميين، ومقاطع فيديو وصور صادرة عن جهات رسمية أو متحالفة معها، دون إتاحة مساحة مماثلة لروايات أخرى أو لعمليات تحقق مستقلة من جميع الادعاءات المتداولة.

وظهر ذلك، على سبيل المثال، في مواد نشرتها وكالة "سانا" والتلفزيون الرسمي السوري، وفي تغطيات منابر إعلامية عربية وسورية تبنت بصورة واضحة رواية السلطة الانتقالية أو رافقت قواتها ميدانياً ونشرت سردية متقاربة في التوقيت والمضمون منذ 17 تموز/يوليو.

ولم يقتصر هذا التزامن على إعادة نشر أخبار متفرقة، بل ترافق مع استخدام مفردات متشابهة مثل "الفزعة" و"النفير"، و"نجدة العشائر"، ومع تقديم الادعاءات المتداولة بوصفها حقائق مكتملة قبل التحقق المستقل منها.

وإلى جانب ذلك، انتشر على وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي سيل من الأخبار والصور والمقاطع المصورة المتعلقة باستهداف أفراد وعائلات من العشائر البدوية في السويداء، غالباً بمعزل عن السياق الأوسع للأحداث أو عن دور بعض المجموعات المسلحة المنتمية إلى تلك العشائر في النزاع القائم آنذاك. وقد أسهم هذا النمط من التغطية في تأطير الأحداث باعتبارها اعتداءً واسعاً يستهدف جماعة اجتماعية بأكملها، بدلاً من تقديمها بوصفها نزاعاً معقداً شاركت فيه أطراف متعددة وتخللته انتهاكات متبادلة، أكد تقرير لجنة التحقيق الدولية لاحقاً أن النسبة الأكبر منها طالت المجتمع الدرزي.

ولا يعني ذلك إنكار الانتهاكات التي طالت أبناء العشائر البدوية، والتي وثقتها لجنة التحقيق الدولية أيضاً، وإنما الإشارة إلى أن التغطية الانتقائية والمشحونة عاطفياً أسهمت في تقديم جزء من الوقائع بوصفه الصورة الكاملة للأحداث، وفي حجب السياق الأوسع الذي شهد انتهاكات جسيمة ارتكبتها أطراف متعددة.

وعززت بعض التغطيات هذا التأطير عبر تداول أرقام غير دقيقة عن حجم المجتمع البدوي في السويداء وعدد النازحين منه. فقد فنّد تقرير لمنصة "تروث بلاتفورم" الادعاء بأن البدو يشكلون 30% من سكان المحافظة، موضحاً أن نسبتهم لا تتجاوز نحو 6%، أي قرابة 34 ألف شخص من أصل 570 ألفاً، وأن عدد من نزحوا منهم نتيجة أعمال العنف لم يتجاوز 29 ألف شخص، خلافاً لادعاءات تحدثت عن 190 ألف نازح. بينما نشرت قناة "الجزيرة مباشر" في 19 تموز/يوليو 2025 رقماً أعلى، إذ تحدثت عن وجود 250 ألف بدوي في السويداء. وتكمن أهمية هذه الأرقام في أنها لم تُستخدم كمعطيات سكانية محايدة، بل كجزء من خطاب يضخم حجم الاستهداف ويعزز الإحساس بمظلومية جماعية واسعة.

أسهمت هذه السردية، في ذروة الهجمات، في تحويل الانتهاكات الواقعة بحق أفراد وعائلات من العشائر البدوية إلى إطار تعبوي أوسع يقوم على فكرة "نجدة" جماعة اجتماعية بأكملها. وبدلاً من الفصل بين المدنيين والمقاتلين، أو بين المسؤولية الفردية والمسؤولية الجماعية، ساعد هذا الخطاب على تذويب هذه الفوارق، وعلى تقديم المجتمع الدرزي، صراحة أو ضمناً، كطرف جماعي واحد في النزاع. وبذلك ساهمت السردية في نقل الصراع من نزاع محلي ذي أبعاد أمنية وسياسية معقدة إلى مواجهة ذات طابع هوياتي وطائفي، ما وفر بيئة أكثر تقبلاً للأعمال الانتقامية والاستهداف القائم على الانتماء الاجتماعي أو الطائفي.

4.2. سردية "بسط سلطة الدولة": تأطير التدخل العسكري بوصفه استعادةً للأمن والشرعية:

منذ الساعات الأولى لدخول قوات وزارتي الدفاع والداخلية إلى محافظة السويداء، قدّم الخطاب الرسمي السوري التدخل العسكري بوصفه إجراءً ضرورياً لاستعادة الأمن والاستقرار، وبسط سلطة الدولة، وإنهاء ما وُصف بـ"الفوضى" و"انتشار السلاح"، وحماية المدنيين، وملاحقة "المجموعات الخارجة عن القانون". وربط هذا الخطاب بين غياب مؤسسات الدولة وتدهور الوضع الأمني، مقدّماً إعادة تفعيل المؤسسات الحكومية وإخضاع السلاح لسلطة الدولة باعتبارهما مدخلاً أساسياً لإنهاء الأزمة. غير أن دخول قوات وزارتي الدفاع والداخلية لم يقتصر على تدخل أمني للفصل بين أطراف نزاع محلي قائم بين مجموعات درزية وبدوية، بل مثّل انخراطاً عسكرياً مباشراً في النزاع، وترافق، وفق ما وثقته لجنة التحقيق الدولية المستقلة، مع انتهاكات جسيمة بحق المدنيين.

وفي 15 تموز/يوليو 2025، صرح المتحدث باسم وزارة الداخلية، نور الدين البابا، بأن "تدخل الدولة أصبح حتمياً لإعادة الأمن إلى المحافظة"، مؤكداً أن العملية تستهدف "فرض سلطة الدولة وسيادة القانون" وإنهاء ما وصفه بـ"الفلتان الأمني"، إلى جانب نزع سلاح المجموعات العاملة خارج مؤسسات الدولة. وتكرر هذا التأطير في بيانات لاحقة للوزارة، شددت على أن دخول القوات الحكومية جاء استجابةً لـ"ضرورات أمنية"، وليس بهدف خوض مواجهة مع المجتمع المحلي.

وفي الخطاب الذي رافق اتفاقات وقف إطلاق النار اللاحقة، استمر هذا التأطير من خلال التركيز على "**إعادة** دمج السويداء ضمن مؤسسات الدولة" وطاستعادة السيادة الكاملة للدولة على المحافظة". وانعكس ذلك في بنود **الاتفاقات** المتداولة، التي تضمنت إعادة تفعيل المؤسسات الحكومية، وانتشار القوى الأمنية، وتنظيم السلاح تحت إشراف الدولة. وقد عزز هذا الخطاب تقديم الأحداث باعتبارها، في جوهرها، مسألة غياب لسلطة الدولة، بدلاً من التعامل معها أيضاً بوصفها أزمة حماية مدنيين ومساءلة عن انتهاكات ارتكبتها أطراف متعددة.

إلا أن هذا الخطاب اختزل سياقاً سياسياً وأمنياً أكثر تعقيداً. فقبل أحداث تموز/يوليو 2025، كانت المحافظة تضم عدداً من التشكيلات المسلحة المحلية ذات الطابع الدرزي، من بينها حركة رجال الكرامة، وقوات شيخ الكرامة، ولواء الجبل، ودرع التوحيد، إلى جانب مجموعات أصغر، فضلاً عن بروز "المجلس العسكري في السويداء" خلال عام 2025. وتعود نشأة معظم هذه التشكيلات إلى سنوات النزاع السوري، في ظل تراجع مؤسسات الدولة وانتشار عمليات الخطف والانفلات الأمني وهجمات الجماعات المتطرفة، ما دفع إلى تشكيل قوى محلية لحماية السكان والقرى والبلدات، ولتفادي إرسال أبناء المحافظة إلى جبهات القتال البعيدة، بحسب السكان المحليين.

كما لم تكن مواقف القوى المحلية في السويداء موحدة تجاه الحكومة الانتقالية. فمنذ انتقال السلطة أواخر عام 2024، أبدت بعض الفصائل والشخصيات المحلية استعداداً للتنسيق مع دمشق أو الاندماج ضمن المؤسستين العسكرية والأمنية (منها رجال الكرامة ولواء الجبل)، بينما رفضت قوى أخرى دخول القوات الحكومية إلى المحافظة (تصدر موقفها الشيخ حكمت الهجري)، أو ربطه بشروط تتعلق بدور أبناء المحافظة في إدارة شؤونها واعتماد صيغة من اللامركزية الإدارية. ويُظهر هذا التباين أن المشهد المحلي لم يكن قابلاً للاختزال في مواجهة بسيطة بين "الدولة" و"مجموعات خارجة عن القانون".

مع ذلك، ساهمت منابر إعلامية سورية وعربية تبنّت الرواية الحكومية في تعزيز هذا التأطير الاختزالي، من خلال استخدام توصيفات مثل "العصابات المسلحة"، و"الخارجون عن القانون"، و"المتمردون على الدولة". وهي توصيفات

تجاوزت، في كثير من المواد، الوصف الإخباري المحايد، وأسهمت في تقديم التدخل العسكري باعتباره الوسيلة الضرورية الوحيدة لـ"استعادة النظام العام" و"إنهاء الفوضى". كما أُعيد تداول مقاطع مصورة لأرتال القوات الحكومية أثناء دخولها المحافظة، مرفقة بتعليقات تصف ما يجري بأنه "استعادة للشرعية"، من دون إيلاء اهتمام مماثل لسلوك القوات أثناء العمليات أو للانتهاكات التي رافقت دخولها.

ولا ينازع التقرير في مسؤولية الدولة عن حماية السكان وإنفاذ القانون، أو في اختصاصها بتنظيم حمل السلاح وفقاً للقانون. غير أن هذه المسؤولية لا تمنح السلطات تفويضاً مطلقاً باستخدام القوة، ولا تعفيها من الالتزام بمبادئ الشرعية والضرورة والتناسب، وبقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. كما لا يجوز أن تتحول سردية "استعادة الشرعية" إلى غطاء يحجب التدقيق في سلوك القوات الحكومية أو يضعف المطالبة بمساءلة المسؤولين عن الانتهاكات.

وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء ما خلصت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، التي وثقت انتهاكات جسيمة ارتكبتها أطراف متعددة خلال أحداث السويداء، من بينها قوات حكومية ومجموعات مسلحة أخرى، وأشارت إلى أن بعض الأفعال الموثقة قد ترقى إلى جرائم حرب. وعليه، فإن مشروعية الهدف المعلن للعملية لا تُقاس بخطاب "استعادة الأمن" وحده، بل أيضاً بمدى قانونية الوسائل المستخدمة، واحترام حماية المدنيين، وضمان التحقيق والمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة.

4.3. سردية "المشروع الإسرائيلي": من توصيف التدخل الخارجي إلى أداة للتعبئة ونزع الشرعية:

شهد الخطاب الإعلامي الرسمي، إلى جانب منابر إعلامية وحسابات عامة تبنّت خطاب السلطة الانتقالية، حالة من التعبئة المكثفة عقب الضربات الإسرائيلية في تموز/يوليو 2025. وقُدّمت الضربات، التي طالت وزارة الدفاع ومواقع عسكرية في دمشق ومحيطها، باعتبارها تفسيراً لمجمل الأزمة في السويداء ورُبطت بمخطط خارجي يستهدف الدولة السورية ووحدة أراضيها.

استندت هذه السردية إلى عدة وقائع، تمثلت في التدخل العسكري الإسرائيلي المباشر، والتصريحات الإسرائيلية المتكررة بشأن "حماية الدروز" في السويداء. غير أن بعض الخطابات السياسية والإعلامية تجاوزت توصيف هذا التدخل ومناقشة أهدافه، وحوّلته إلى إطار تفسيري شامل يربط ما حصل بمحاولة إسرائيلية لإضعاف الدولة السورية، أو فرض ترتيبات سياسية وأمنية جديدة، أو إنشاء كيان منفصل في المنطقة.

ولا يمكن فهم اتساع حضور خطاب "الحماية الإسرائيلية" في بعض الأوساط المحلية بمعزل عن السياق الأمني الذي سبق أحداث تموز/يوليو. فقد عمّقت الانتهاكات الواسعة التي طالت مدنيين علويين في الساحل خلال آذار/مارس 2025، ثم أحداث جرمانا وأشرفية صحنايا وما رافقها من قتل وخطاب طائفي، مخاوف قطاعات من المجتمع الدرزي من احتمال تعرضها لعنف مماثل. كما عززت هذه الوقائع الشكوك في قدرة مؤسسات الدولة الانتقالية على حماية الأقليات وضبط القوات والمجموعات المسلحة المرتبطة بها، ولا سيما في حال نزع سلاح التشكيلات المحلية قبل توفير ضمانات أمنية فعالة. وفي هذا السياق، اتسعت لدى بعض الفاعلين والأوساط المحلية قابلية النظر في التدخل أو الحماية الإسرائيلية باعتبارهما خياراً اضطرارياً، حتى مع إدراك المصالح السياسية والأمنية الإسرائيلية الكامنة وراءهما.

غير أن هذا السياق المحلي المعقد، بما انطوى عليه من مخاوف أمنية حقيقية وتباين في مواقف الفاعلين المحليين من التدخل الإسرائيلي، لم ينعكس في الخطاب الرسمي والإعلامي بقدر مماثل من التمييز والدقة. فقد أعاد هذا الخطاب اختزال المواقف المتباينة داخل السويداء ضمن إطار موحد يقوم على "الاستقواء بالخارج" والارتباط بـ"المشروع الإسرائيلي". وتعزز هذا التأطير بالمضامين التي طرحها رئيس السلطة الانتقالية، أحمد الشرع، في خطابيه بتاريخ 17 و 19 تموز/يوليو 2025، ولا سيما حديثه عن "الاستقواء بالخارج" و"الحرب المفتوحة مع الكيان". وأعادت منابر إعلامية وحسابات رقمية تداول هذه المفردات وتوسيع دلالاتها من خلال مواد إخبارية، ومقالات رأي وتحليل، ومقاطع مصورة وتصاميم رقمية. وبذلك، أُعيد تقديم أحداث السويداء، بوصفها شكلاً من أشكال المواجهة غير المباشرة بين الدولة السورية وإسرائيل، بدلاً من تناولها باعتبارها نزاعاً محلياً شهد انتهاكات ارتكبتها أطراف متعددة.

كما ساهم هذا الخطاب في إعادة توجيه النقاش العام من أسباب العنف المحلي وسلوك الأطراف المشاركة فيه إلى تفسير يرى في التدخل الإسرائيلي دليلاً قاطعاً على وجود مخطط خارجي سابق للأحداث، لم تكن المواجهات المحلية، وفق هذا التصور، سوى مدخل لتنفيذه. وقدمت تغطيات وتعليقات سياسية المشهد ضمن ثنائية تقوم على مواجهة بين "الدولة السورية" و"مشروع تقسيمي مدعوم من الخارج"، بما قلّص مساحة النقاش حول مسؤولية الأطراف المحلية والحكومية عن الانتهاكات المرتكبة خلال الأحداث.

وامتدت هذه السردية إلى منصات التواصل الاجتماعي، حيث تداولت حسابات وصفحات مؤيدة للسلطة الانتقالية منشورات ومقاطع فيديو تتحدث عن "مؤامرة إسرائيلية" أو "محاولة إنشاء كيان تابع لإسرائيل في الجنوب السوري". كما شاع استخدام توصيفات من قبيل "عملاء إسرائيل في الداخل"، و"أدوات المشروع الإسرائيلي"، و"الانفصاليين"، في الإشارة إلى شخصيات دينية وعسكرية وسياسية محلية عارضت دخول القوات الحكومية أو انتقدت سياسات السلطة الانتقالية.

وأدت هذه السردية عدة وظائف خطابية متوازية. فمن جهة، وفرت إطاراً لتقديم التدخل العسكري الحكومي باعتباره دفاعاً عن وحدة البلاد وسيادتها في مواجهة تهديد خارجي. ومن جهة أخرى، استُخدمت لنزع الشرعية الوطنية عن بعض الخصوم المحليين من خلال ربطهم بإسرائيل، من دون التمييز بين المواقف السياسية المختلفة أو تقديم أدلة تثبت وجود علاقة فعلية معها. كما أسهمت في رفع مستوى الاستقطاب، إذ بات الاعتراض على سياسات الحكومة أو انتقاد سلوك قواتها يُفسَّر باعتباره اصطفافاً مع "المشروع الإسرائيلي" أو خدمةً له.

ولا ينفي هذا التحليل حقيقة التدخل الإسرائيلي أو وجود مصالح إسرائيلية سياسية وأمنية في الجنوب السوري. إلا أن الإشكالية الحقوقية والإعلامية تنشأ عندما يُستخدم هذا التدخل لتعميم اتهامات العمالة والتبعية على أفراد أو جماعات من دون أدلة كافية، أو لربط مجتمع محلي بكامله بقوة خارجية معادية، أو لتصوير مدنيين دروز بوصفهم امتداداً لمشروع إسرائيلي معادٍ، بما يطمس التمييز بينهم وبين الفاعلين السياسيين أو العسكريين، ويهيئ لقبول استهدافهم أو التقليل من جسامة الانتهاكات المرتكبة بحقهم.

وتزداد خطورة هذا الخطاب عندما يقترن بتوصيفات تحقيرية أو إقصائية، أو يُوظف للتحريض على العنف والتمييز، أو لحجب الروايات والوقائع المتعلقة بانتهاكات ارتكبتها القوات الحكومية أو مجموعات مسلحة أخرى.

5. تحليل الخطاب التحريضي ومؤشرات التنسيق والتضخيم الرقمي:

يعتمد هذا الفصل على تحليل بيانات رقمية جُمعت من منصة فيسبوك خلال الفترة الممتدة بين 17 تموز/يوليو و 17 آب/أغسطس 2025، بهدف رصد أنماط الخطاب الطائفي والتحريضي والمعلومات المضللة والسرديات الرقمية التي رافقت أحداث السويداء. ووفق الأرقام المعتمدة في التقرير، ضمت القاعدة 118,11 منشوراً.

خضعت البيانات لمعالجة برمجية هدفت إلى تنظيمها واستخراج أنماط النشر والوسوم والتفاعلات والحسابات الأعلى نشاطاً داخل العينة. كما قورنت النتائج، حيثما أمكن، بالوقائع الميدانية والمواد الإعلامية التي رصدها فريق التقرير.

تكشف البيانات عن تداول واسع ومكثف للمحتوى المرتبط بأحداث السويداء، مع ذروة واضحة خلال أيام التصعيد الأولى وارتفاعات لاحقة تزامنت مع تجدد الشائعات والتوتر. كما تُظهر مركزية مفردات تتعلق بالهوية الطائفية والعشائرية، وحضور سرديات من قبيل "ميليشيا الهجري" و"ممر داوود" و"استقلال السويداء"، إلى جانب تكرار نصوص متطابقة أو شبه متطابقة عبر العديد من الحسابات.

5.1. تحليل المحتوى والانتشار:

تُظهر العينة تنوعاً في أشكال المحتوى ومصادره. ويتيح هذا التصنيف وصف البنية العامة للتداول الرقمي قبل تحليل المضمون والسياق.

5.1.1. توزيع المحتوى حسب النوع:

جاءت الحالات النصية في المرتبة الأولى من حيث عدد المنشورات، تلتها الصور ثم مقاطع الفيديو. وبلغ مجموع المنشورات المصنفة ضمن هذه الفئات 118,11 منشوراً.

نوع المنشور	عدد المنشورات
حالات نصية	3,957
صور	3,588
مقاطع فيديو	2,730
أنواع أخرى	843

5.1.2. توزيع المحتوى حسب الناشر:

استحوذت الصفحات العامة على النسبة الأكبر من المنشورات في العينة، تلتها الحسابات الشخصية ثم المجموعات. وشملت فئة "الصفحات العامة" الصفحات التي اختارها فريق الإعداد استناداً إلى اتساع انتشارها وحضورها بين الجمهور السوري، محلياً أو إقليمياً، خلال السنوات الماضية. وقد جعلها نطاق وصولها الواسع قنوات رئيسية لتداول المحتوى المتعلق بالأحداث، بما في ذلك المعلومات الموثوقة والمضللة على السواء، مقارنة بالحسابات الشخصية والمجموعات الأقل انتشاراً.

نوع المصدر	عدد المنشورات
صفحات عامة	7,756
حسابات شخصية	2,428
مجموعات	934

5.2. مؤشرات التفاعل العام:

تساعد مؤشرات التفاعل على قياس حجم تداول المحتوى وقدرته على استثارة استجابة المستخدمين، علماً أنها لا تكشف بصورة مباشرة عن موقفهم منه، حيث يمكن أن يعبّر الإعجاب أو التعليق أو تفاعل "أضحكني" عن التأييد أو الاعتراض أو السخرية أو الاستهجان، بحسب سياق المنشور وطبيعة التفاعل.

سجلت مخرجات قاعدة البيانات نحو 233.2 مليون مشاهدة، إلى جانب ملايين التفاعلات والتعليقات.

المقياس	القيمة المسجلة
المشاهدات	233,217,497
الإعجابات	3,731,243
التعليقات	597,663
تفاعل "حزين"	185,634
تفاعل "أضحكني"	173,536

وتشير المتوسطات إلى أن المنشور الواحد حصل، في المتوسط، على نحو 455.4 تفاعلاً عند جمع متوسط التعليقات والمشاركات وبقية التفاعلات. ويعكس هذا الرقم كثافة المشاركة حول الأحداث.

المقياس	المتوسط
متوسط التعليقات	53.8
متوسط المشاركات	12.6
متوسط بقية التفاعلات	389
الإجمالي التقريبي للمتوسطات	455.4

5.3. التحليل الزمني للنشاط الرقمي:

يظهر التسلسل الزمني تزامناً بين ارتفاع النشاط الرقمي ومحطات التصعيد الميداني. فقد ارتفعت وتيرة النشر والوسوم ومقاطع الفيديو خلال الأيام الأولى، بالتوازي مع اتساع العنف ودخول مقاتلين عشائريين إلى المحافظة وتداول دعوات مثل "فزعة العشائر" و"النفير العام" و"نجدة أهلنا". ولم يقتصر هذا النشاط على نقل الأخبار، بل تضمن دعوات للتعبئة والحشد، وإعادة نشر روايات محددة، وتداول محتوى تحريضي أو مضلل، بما يشير إلى الدور الذي يمكن أن تكون قد لعبته منصات التواصل الاجتماعي في التأثير في الرأي العام والتعبئة خلال الهجمات.

بلغ النشاط أعلى مستوياته خلال الأيام الأولى من الرصد (17 تموز/يوليو 2025)، ثم انخفض تدريجياً مع تراجع حدة المواجهات. وسُجل ارتفاع ثانٍ في أوائل آب/أغسطس بالتزامن مع تداول أخبار مضللة بشأن خطف طفلة سنية في بلدة عرى وما رافق ذلك من توتر وخروقات. ويشير هذا النمط إلى حساسية النشاط الرقمي للأحداث والشائعات، حتى إن لم يكن قادر وحده على إثبات علاقة سببية مباشرة بين المنشورات وأعمال العنف.

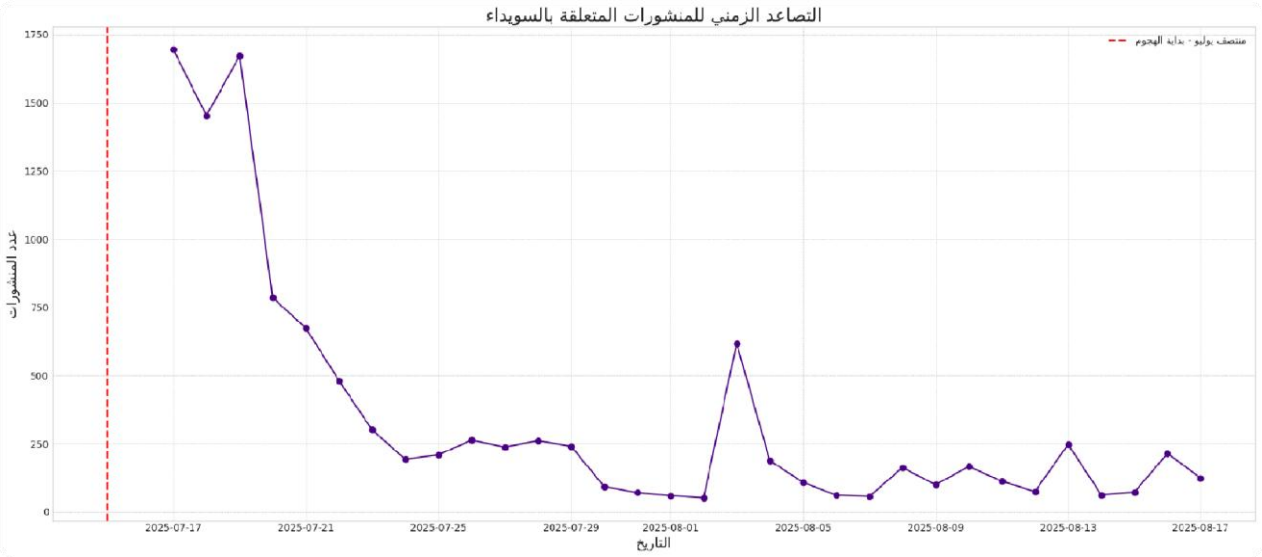

الشكل 1: التطور اليومي لحجم النشر بالتزامن مع أبرز التطورات الميدانية.

5.4. الحسابات الأعلى نشاطاً ومؤشرات التنسيق:

تُظهر البيانات وجود مجموعة من الحسابات والصفحات التي تتصدر قائمة الأكثر نشاطاً من حيث عدد المنشورات، وأخرى تتصدر قائمة الأكثر تفاعلاً من حيث إجمالي التفاعلات. هذا التمييز مهم، فالحسابات النشطة قد تكون جزءاً من حملة نشر مكثفة، بينما الحسابات التفاعلية قد تكون ذات تأثير أكبر في تشكيل الرأي العام.

تظهر الرسوم التالية مجموعة من الحسابات والصفحات التي نشرت أكبر عدد من المواد المرتبطة بالكلمات المفتاحية خلال الفترة المدروسة. ويقتصر إدراجها هنا على الوصف الكمي داخل العينة، ولا يشكل حكماً على توجهها السياسي أو على قانونية محتواها.

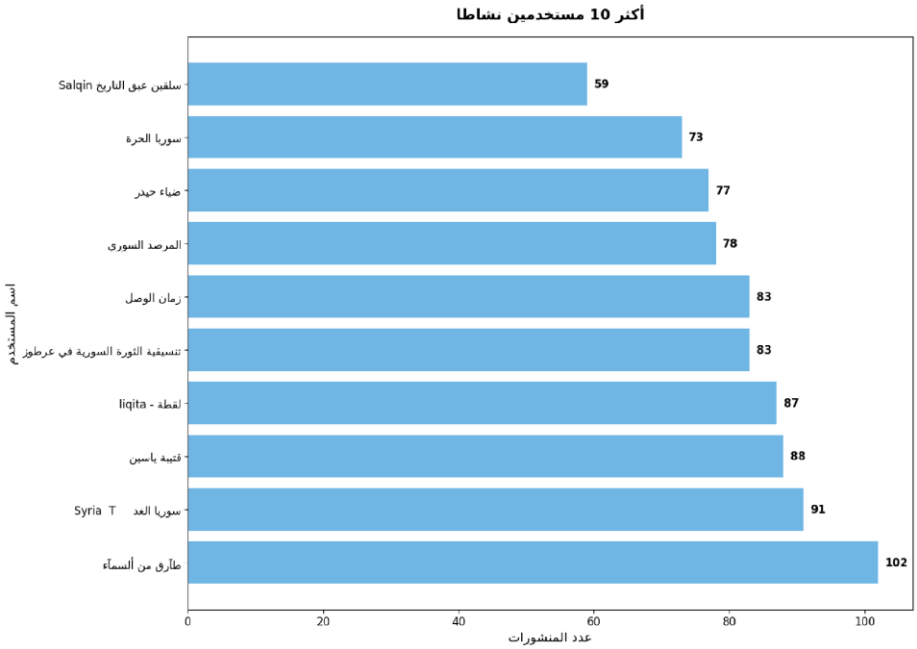

الشكل 2: أكثر عشرة حسابات أو صفحات نشاطاً بحسب عدد المنشورات في العينة.

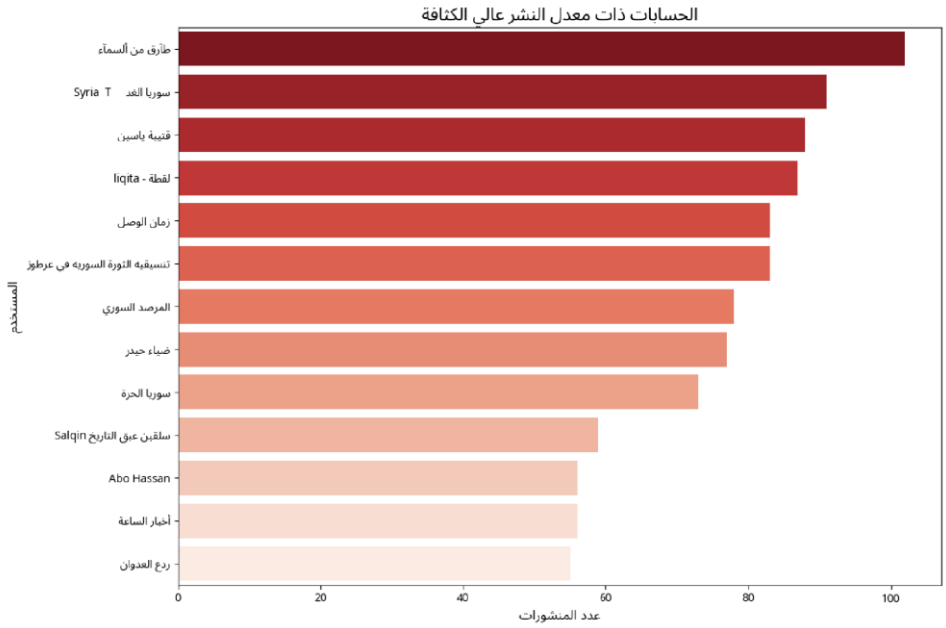

الشكل 3: الحسابات ذات المعدل الأعلى في النشر. يقدم الرسم مؤشراً إضافياً على كثافة الإنتاج.

يظهر بعض الحسابات في أكثر من قائمة، بما يدل على ارتفاع إنتاجه وتفاعله داخل العينة. يوضح الرسم التالي تباين أوقات النشر بين الحسابات الأعلى نشاطاً. وقد يشكل التقارب المتكرر في التوقيت، إذا اقترن بتطابق النصوص والوسوم، مؤشراً على التنسيق بينها.

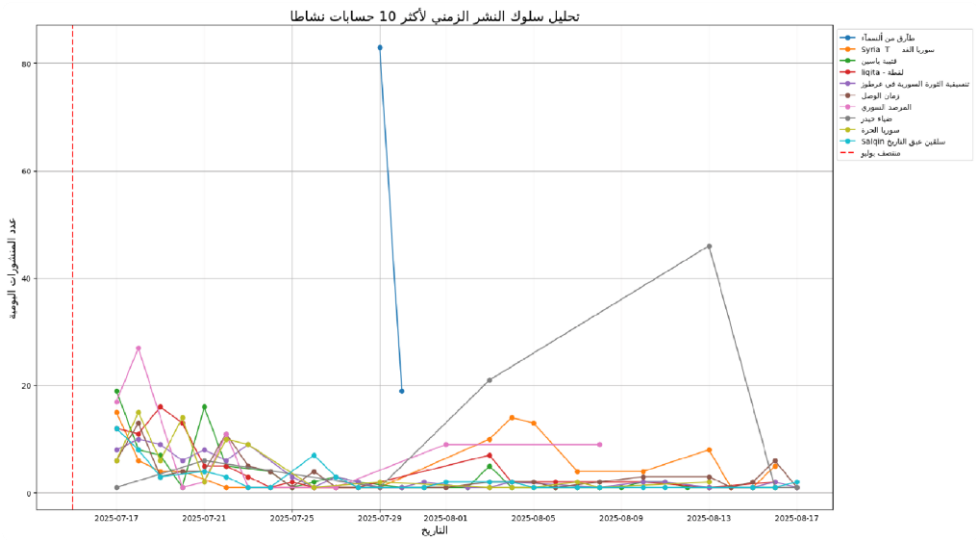

الشكل 4: السلوك الزمني للحسابات العشرة الأعلى نشاطاً.

5.5. تحليل المحتوى والخطاب الطائفي:

يركز هذا القسم على الوسوم والكلمات والتعابير المتكررة التي جعلت الانتماء الطائفي أو الهوياتي محوراً لتفسير الأحداث.

5.5.1. الوسوم والسرديات الأكثر تداولاً:

تُظهر الرسوم الوسوم الأعلى استخداماً والوسوم المرتبطة بسرديات اتهامية أو تعبئة سياسية وعسكرية. وتفيد هذه المؤشرات في قياس حجم حضور السردية، لكنها لا تكفي وحدها لتصنيف جميع المنشورات التي استخدمتها بوصفها تحريضية.

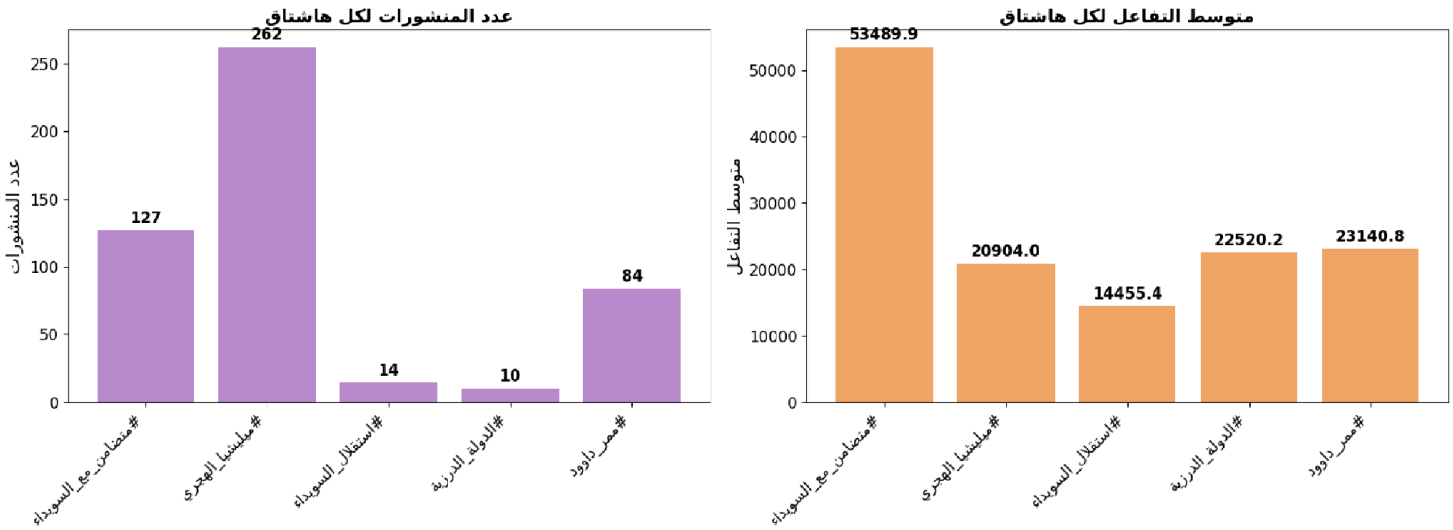

الشكل 5: الوسوم المختارة وعدد المنشورات ومتوسط التفاعل لكل وسم. يقيس الرسم الحضور والتداول.

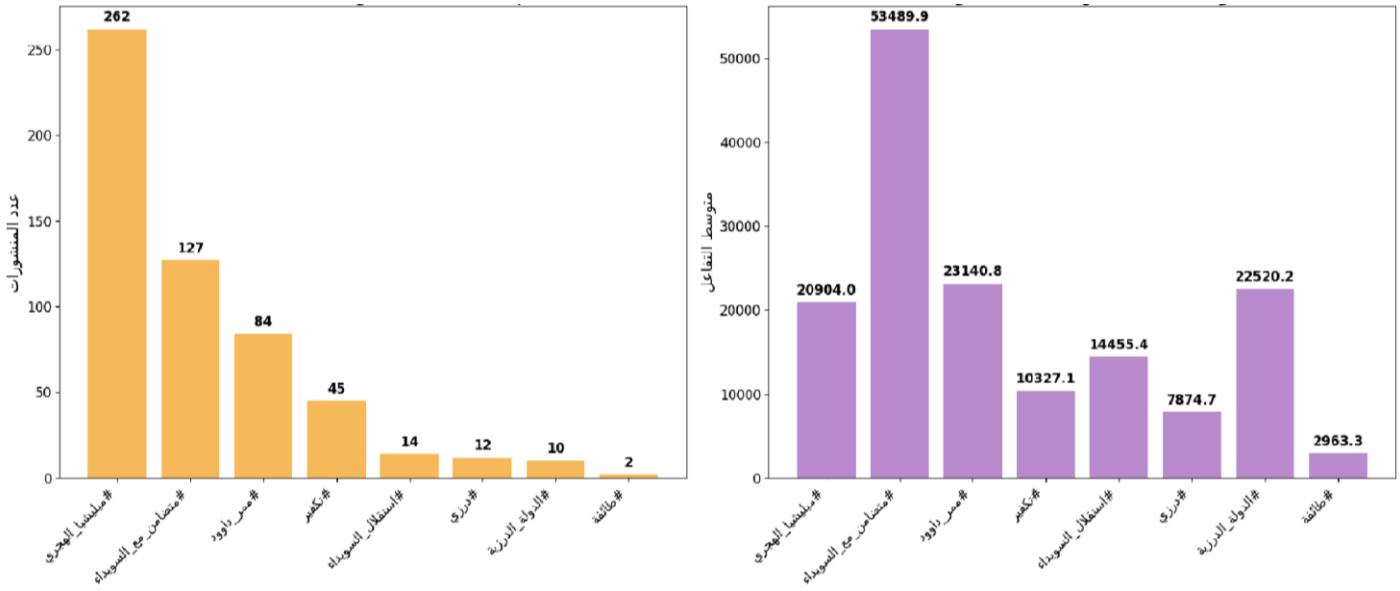

الشكل 6: الوسوم الأعلى حضوراً ضمن مجموعة الوسوم ذات الصلة بالسرديات التعبوية والاتهامية، إلى جانب متوسط التفاعل المسجل.

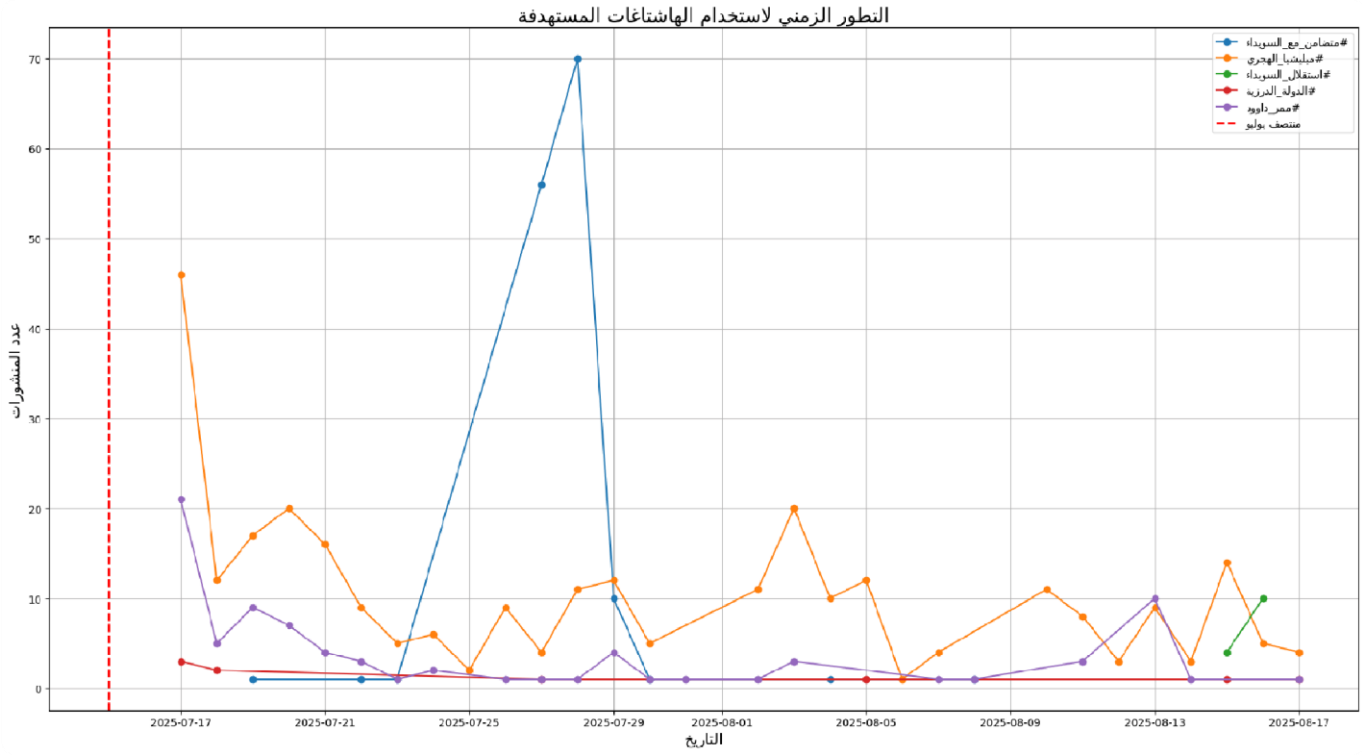

الشكل 7: التطور الزمني لاستخدام الوسوم المختارة.

5.5.2. الحسابات الأكثر استخداماً للوسوم المختارة:

يرصد التحليل الحسابات التي استخدمت بعض الوسوم المختارة بأعلى وتيرة، سواء لتبنيه محتواه، أو نقله الخبر، أو نقده، أو إعادة نشره.

اسم المستخدم/المجموعة	أبرز الوسوم المستخدمة وعدد مرات الاستخدام
سوريا الغد Syria T	#ميليشيا_الهجري (75)
ماورو Mauro	#متضامن_مع_السويداء، #تكفير (49)
شبكة الثورة السورية – Syrian Revolution Network	#ممر_داوود، #ميليشيا_الهجري (23)
Fidaa Alhalabi	#متضامن_مع_السويداء (12)
تنسيقية الثورة السورية في عرطوز	#ميليشيا_الهجري، #عشائر (11)

الشكل 8: الحسابات الأعلى استخداماً لوسوم مختارة مرتبطة بسرديات التعبئة والاتهام.

5.5.3. الكلمات المرتبطة بالهوية والعنف والازدراء:

توزعت الكلمات المرصودة بين ثلاث مجموعات رئيسية: مفردات ترتبط بالهوية والانتماء، مثل "درزي" و"دروز" و"سنة" و"عشائر"؛ ومفردات مرتبطة بالعنف، مثل "ذبح" و"نحر" و"غزوة"؛ ومفردات ذات حمولة ازدرائية أو تكفيرية، مثل "باطني" و"مرتد" و"زنديق" و"كافر". ولا تحمل كلمات المجموعة الأولى دلالة تحريضية بذاتها، بينما تستدعي المجموعتان الثانية والثالثة قراءة أعمق للتأكد مما إذا كانت الكلمة استخدمت للتحريض.

الكلمة	التكرار	عدد المستخدمين
عشائر	3,081	1,303
درزي	3,014	1,566
درزية	2,901	1,518
طائفة	2,220	1,276
دروز	1,723	1,021
سنة	500	363
سني	358	262
قبائل	320	249

الكلمة	التكرار	عدد المستخدمين
ذبح	225	168
مذهب	154	120
يهود	115	92
صهيونية	83	67
شيعي	73	60
نحر	57	43
باطني	56	51
شيعة	54	43
شوارب	50	40
معتقد	50	44
باطنية	48	43
أموي	45	34
جاري	45	38
بشار	33	32
أمية	27	23
مرتد	25	22
زنديق	20	14
جلالة	15	15
كافر	13	9
غزوة	13	13
مرتدين	11	11

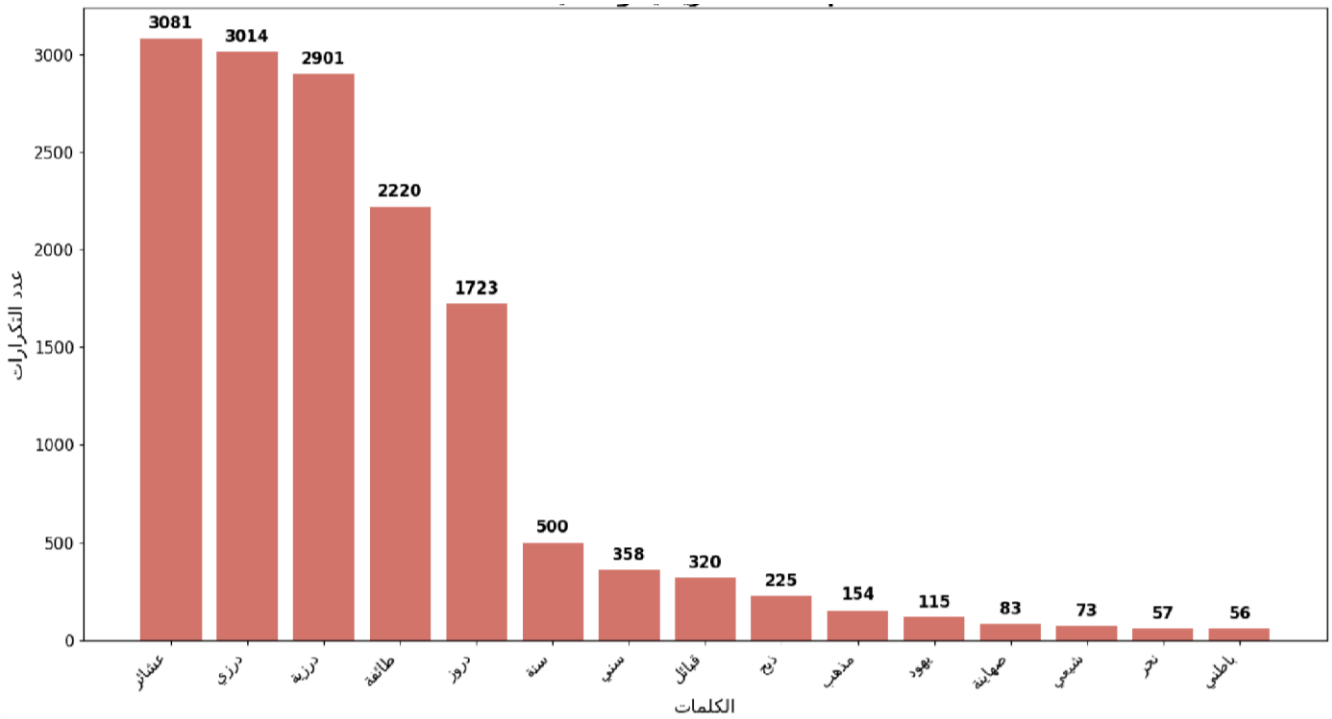

الشكل 9: تكرار مجموعة من الكلمات المرتبطة بالهوية أو العنف أو الازدراء. يحتاج تصنيف الاستخدام إلى مراجعة السياق النصي لكل منشور.

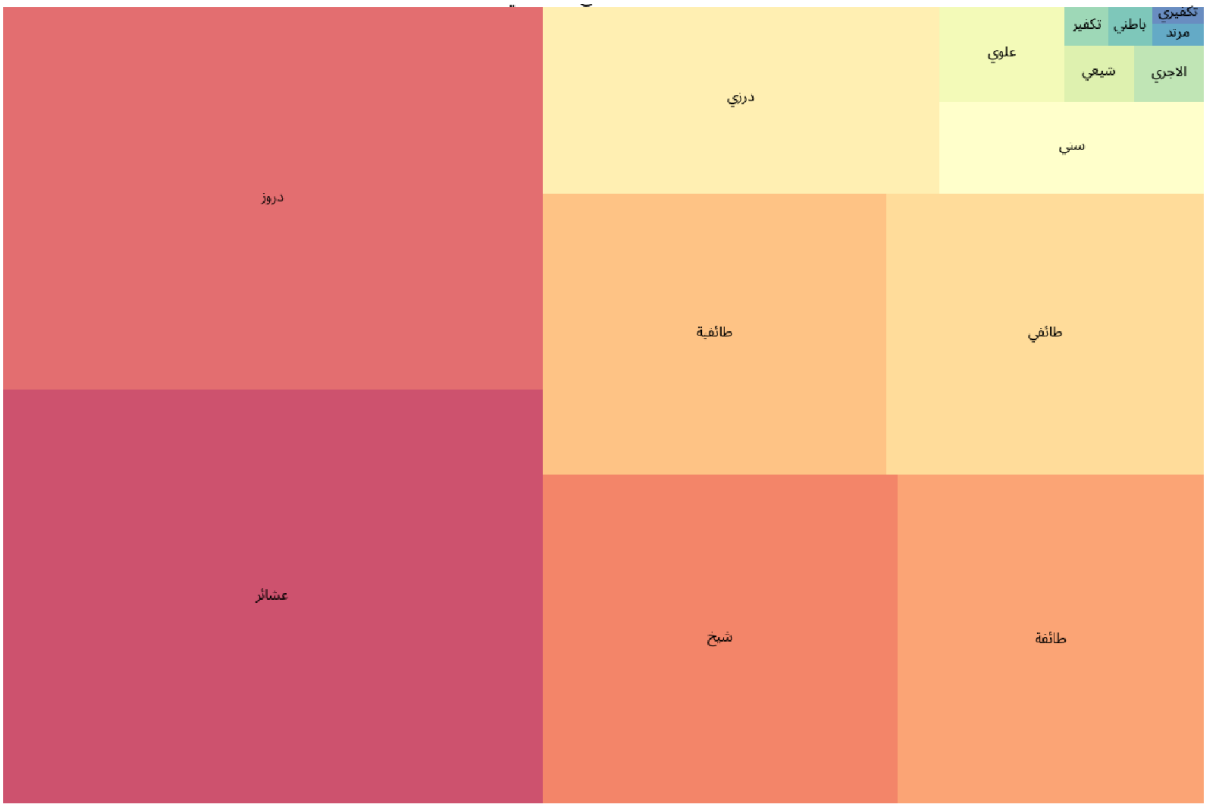

الشكل 10: تمثيل مساحي لتكرار الكلمات ذات الصلة بالانتماء الطائفي والهوياتي داخل العينة.

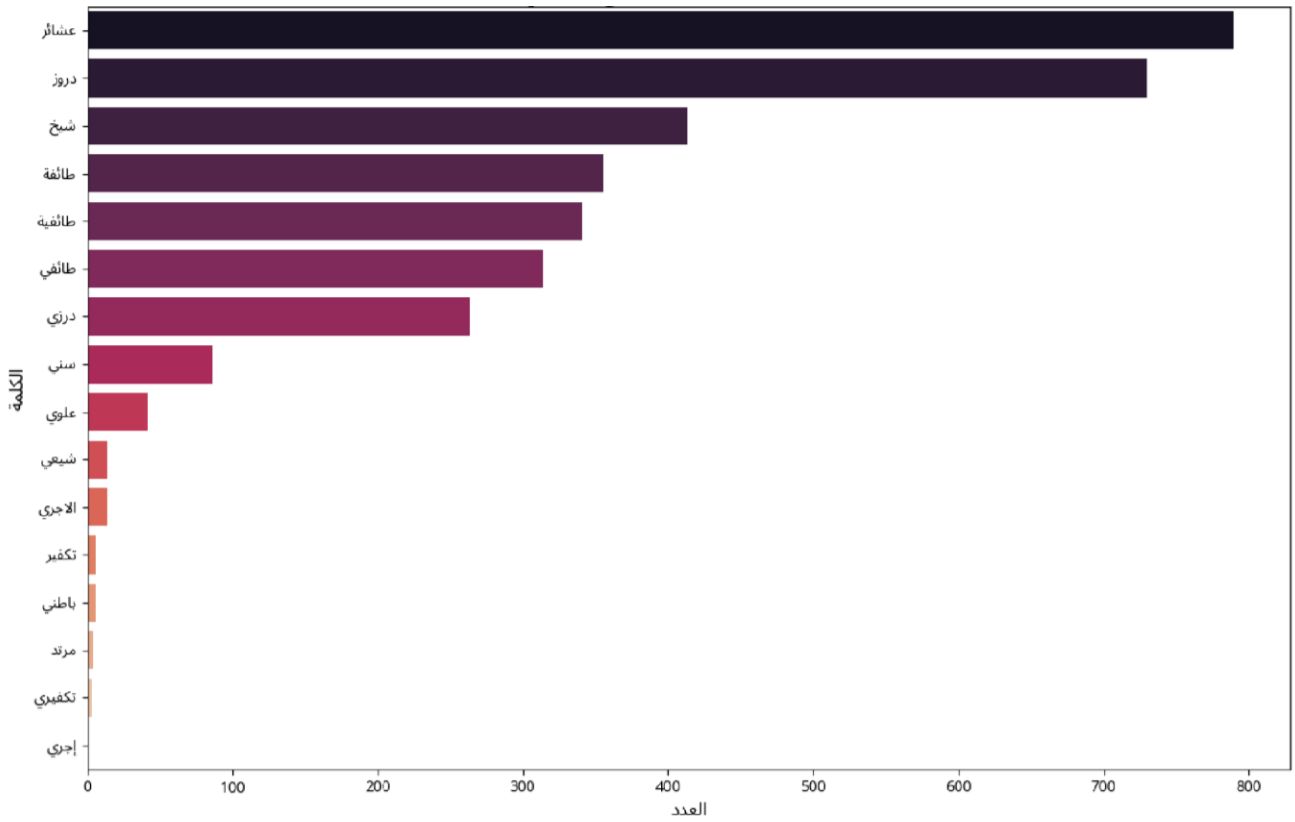

الشكل 11: توزيع إضافي للكلمات المختارة، يوضح مركزية المفردات المرتبطة بالهوية في النقاش.

5.5.4. الثنائيات اللغوية والسرديات المهيمنة:

يساعد تحليل الثنائيات اللغوية على تحديد الأطر المتكررة في وصف الأحداث. ويستحضر تكرار تعبيرات مثل "ميليشيا الهجري" و"ممر داوود" و"استقلال السويداء" سرديات تربط النزاع بالتمرد أو الانفصال أو المشروع الإسرائيلي.

الثنائية اللغوية	عدد التكرارات
"ميليشيا الهجري"	456
"ممر داوود"	298
"استقلال السويداء"	267

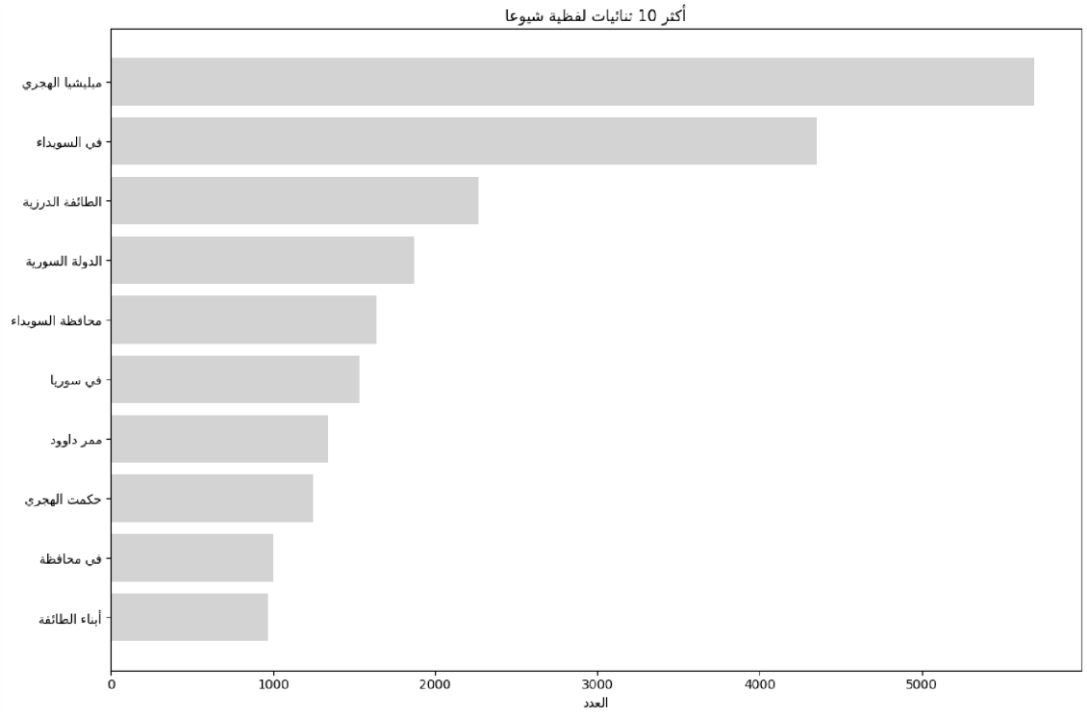

الشكل 12: أكثر الثنائيات اللغوية شيوعاً.

5.6. تحليل المحتوى والمستخدمين المكررين:

يشكل تكرار النصوص المتطابقة أو شبه المتطابقة عبر حسابات متعددة أحد مؤشرات التضخيم المنظم، ولا سيما عندما يتقارب توقيت النشر وتُستخدم الصياغات والوسوم ذاتها.

5.6.1. المنشورات الأكثر تكراراً:

تركزت المنشورات الأكثر تكراراً حول روايات "ميليشيا الهجري"، وتحركات العشائر، وضبط الأسلحة، والقوافل الإنسانية، وحلم إسرائيل، و"ممر داوود". ويبين التكرار أن هذه الموضوعات خضعت لتضخيم واسع داخل العينة.

مضمون المنشور المختصر	عدد التكرارات
تصريح: عشائر تؤكد أن عملياتها موجهة حصراً ضد "ميليشيا الهجري" وتحذر من...	45
الداخلية تضبط شحنة أسلحة وذخائر قادمة من مناطق "ميليشيا قسد" إلى...	38
وزارة الخارجية السورية: ندين منع دخول قافلة إنسانية إلى السويداء...	35
بيان للشيخ ليث البلعوس حول أحداث السويداء وإدانة شديدة للأحداث الدامية...	34

مضمون المنشور المختصر	عدد التكرارات
"الثعلة" خالية من "ميليشيا الهجري" بعد سيطرة العشائر عليها	27
الجزء الأول: "حلم إسرائيل" - طريق الجولان والفرات (ممر داوود)	26
السويداء: استهداف مباشر للمسجد الكبير من "ميليشيا الهجري"	24
اتصالات من "ميليشيا الهجري" لطلب قوة فض اشتباك من دمشق...	22
تنويه: الخبر صحيح بشأن اعتقال الشيخ يوسف الجربوع...	21
قوات العشائر تتمكن من تحرير قرية الخالدية في ريف السويداء...	20
الجزء الثالث حلم إسرائيل طريق الجولان الفرات (ممر داوود) شرق أوسط جديد	20
انهيار شبه تام في صفوف ميليشيا الهجري العميلة وتقدم مستمر وفرض سيطرة على مناطق...	19
الجزء الأخير #حلم_إسرائيل طريق الجولان الفرات (ممر داوود) شرق أوسط جديد	19
اتفاق على دخول الأمن العام لكامل مناطق #السويداء#...	18

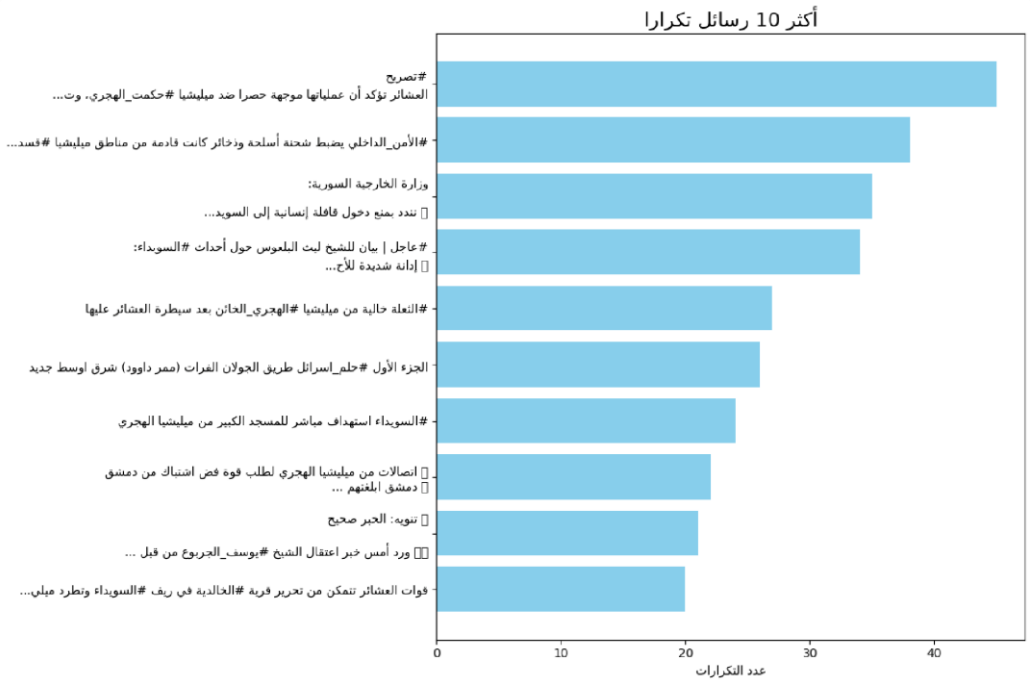

الشكل 13: المنشورات العشرة الأكثر تكراراً.

5.6.2. المستخدمون الأكثر نشراً للمحتوى المكرر:

يوضح الرسم التالي الحسابات التي شاركت بأعلى عدد من المنشورات المكررة. ويعزز اجتماع كثافة التكرار مع تشابه النصوص والتوقيت فرضية وجود شبكات تضخيم أو تنسيق بينها.

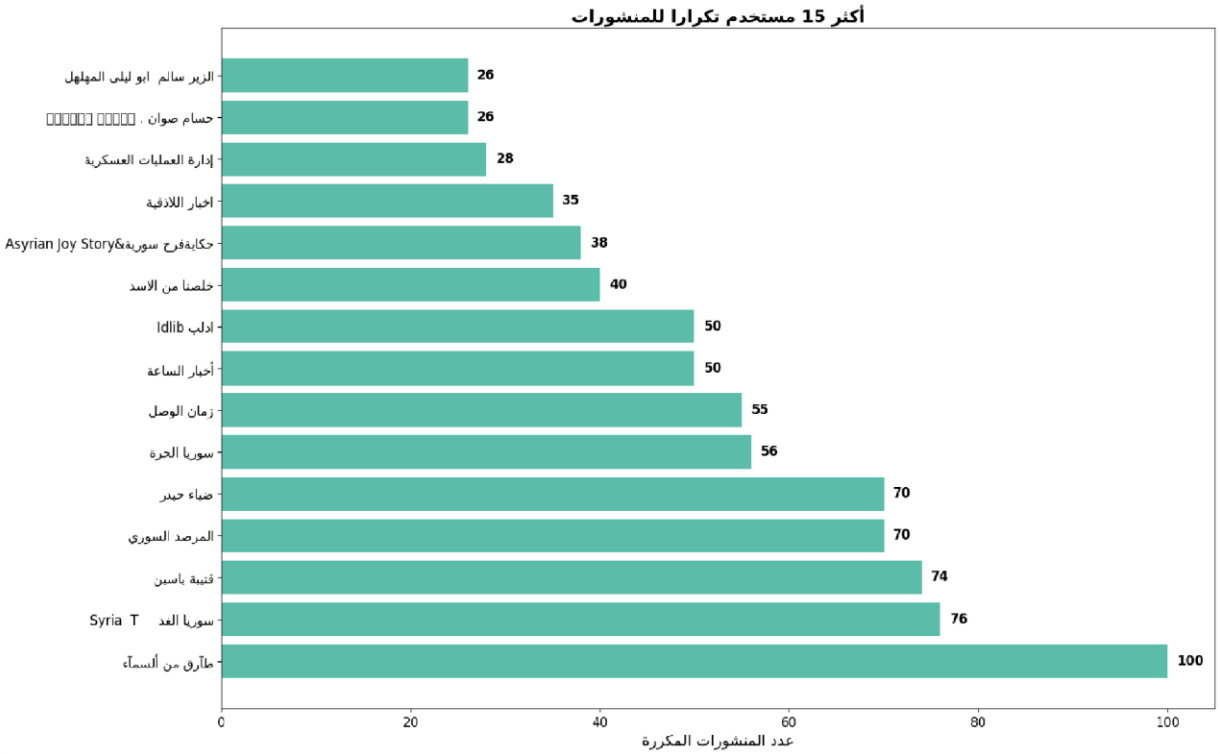

الشكل 14: الحسابات الأعلى نشراً للمحتوى المكرر.

6. كيف أسهمت صور ضحايا دروز في تأجيج موجة العنف الثالثة؟

بعد أن أظهر التحليل الكمي كثافة تداول السرديات والوسوم وتكرار المحتوى عبر حسابات متعددة، يبقى فهم أثر هذا الخطاب مرهوناً بفحص المواد نفسها وسياقات استخدامها. لذلك ينتقل التقرير في هذا القسم من المؤشرات الرقمية العامة إلى تحليل نوعي لحالات محددة، تكشف كيف أُعيد استخدام صور حقيقية لضحايا دروز وتغيير هوياتهم وسياق مقتلهم لتقديمهم بوصفهم ضحايا من العشائر البدوية. وتوضح هذه الحالات كيف تحول التضليل البصري من مجرد نقل غير دقيق للمعلومات إلى أداة للتعبئة وتبرير الحشد والعنف الانتقامي.

في صباح 17 تموز/يوليو 2025، كان أكرم مزهر يشق طريقه بين شوارع مدينة السويداء، حيث تناثرت الجثث على جوانب الطرق وداخل السيارات والمنازل، متوجهاً إلى منزل شقيقه جودت مزهر. وكانت شبكات الكهرباء والاتصالات والإنترنت مقطوعة عن معظم أنحاء المحافظة، بعد دخول قوات تابعة لوزارتي الدفاع والداخلية إلى السويداء ابتداءً من 14 تموز/يوليو واستمرار العمليات حتى فجر 17 منه. عندما وصل أكرم إلى المنزل، وجد شقيقه جودت وأحد عشر فرداً من الأسرة قتلى داخله. ووفق روايته وشهادة طفلة مصابة نجت، دخل عناصر من القوات الحكومية إلى المنزل مساء 16 تموز/يوليو، وفصلوا الرجال عن النساء قبل إطلاق النار على أفراد الأسرة. وعُثر على جثامين النساء في الطابق العلوي، فيما وُجدت جثامين الرجال والأطفال في الطابق الأول.

بدأ أكرم وأقاربه بانتشال الجثامين تمهيداً لدفنها، في وقت كان فيه المشفى الوطني في السويداء عاجزاً عن استقبال مزيد من الضحايا، بعدما امتلأ بالمصابين والجثامين. غير أن صدمة أخرى انتظرت العائلة بعد عودة خدمة الإنترنت؛ إذ وجد أكرم صورة من موقع الجريمة، ظهرت فيها جثامين بنات شقيقه، متداولة ضمن منشورات تزعم أنها لنساء بدويات قُتلن على يد مسلحين دروز في مدينة شهبا. ومن بين الجهات التي تداولت الصورة قناة "زينو المحاميد"، التي يتابعها مئات الآلاف.

لقطة شاشة لمنشور على منصة تأكد يظهر الادعاء بأن الصورة لمجزرة ارتكبتها "ميليشيا حكمت الهجري بعدد من نساء وبنات العشائر" ويشرح أن الحقيقة مخالفة لذلك حيث أن الضحايا من عائلة درزية من مدينة السويداء قتلوا على يد "مسلحين محسوبين على السلطة السورية بتاريخ 16 تموز/يوليو"

لم تكن هذه حالة منفردة. فقد وثق التحقيق إعادة استخدام عشرات الصور ومقاطع الفيديو لضحايا دروز، قُتل بعضهم خلال موجة العنف الأولى، وتم تقديمهم باعتبارهم ضحايا من أبناء العشائر البدوية. وبذلك لم يقتصر التضليل على تحريف سياق الصورة، بل شمل قلب هوية الضحايا والجناة، وتوظيف مواد حقيقية لإسناد رواية معاكسة للوقائع التي توثقها.

6.1. من الوقائع الميدانية إلى رواية رقمية معكوسة:

خلال الساعات التي أعقبت انسحاب القوات الحكومية وإعلان اتفاق لوقف إطلاق النار في 17 تموز/يوليو، تصاعد على منصات التواصل الاجتماعي تداول رواية تصف ما يتعرض له أبناء العشائر البدوية بأنه "إبادة جماعية" أو "تطهير عرقي" تنفذه ما سُمّيت "ميليشيات الهجري". وانتشرت هذه الرواية في وقت كان فيه سكان السويداء ينتشلون جثامين ضحايا الموجة الأولى، بينما حدّ انقطاع الاتصالات من قدرة الشهود والضحايا المحليين على تقديم روايتهم أو تصحيح المعلومات المتداولة.

ويكشف هذا التحقيق أن موجة العنف الثالثة التي شهدتها السويداء، والتي تمثلت في احتشاد عشرات الآلاف من المقاتلين العشائريين والتوجه نحو المحافظة، لم تكن مجرد استجابة تلقائية لأحداث ميدانية، إنما جاءت في سياق حملة تضليل وتحريض إعلامي واسعة النطاق، ساهمت في تعبئة الرأي العام وحشد المقاتلين وتصعيد العنف ضد المجتمع الدرزي.

بحسب التسلسل الزمني للأحداث، بدأت الحملة بعد ساعات من انسحاب القوات الحكومية من السويداء، وإعلان التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وبعد خطاب الرئيس الانتقالي أحمد الشرع الذي أعلن فيه سحب القوات العسكرية الرسمية وتسليم إدارة الملف الأمني لمشايخ العقل والفصائل المحلية. وفي تلك الأثناء، شهدت بعض مناطق البدو داخل السويداء أعمالاً انتقامية، سقط خلالها قتلى ومدنيون من أبناء العشائر.

إلا أن شهادات محلية ووثائق ميدانية تشير إلى أن فعاليات دينية واجتماعية ومسلحين محليين تدخلوا في عدد من المناطق لحماية المدنيين البدو ومنع اتساع دائرة الانتقام، ولا سيما في مدينة شهبا ومحيطها ، كما أصدرت الرئاسة الروحية للموحدين الدروز، ممثلة بالشيخ حكمت الهجري، بياناً دعت فيه إلى احترام أبناء العشائر وعدم المساس بهم.

وتكمن الإشكالية في تحويل هذه الوقائع إلى خطاب تعبوي يعمم المسؤولية على المجتمع الدرزي، ويمزج بين حماية المدنيين والحشد المسلح، ويقدّم ادعاءات غير متحققة بوصفها حقائق مكتملة. فقد تكررت خلال فترة زمنية قصيرة مزاعم عن "قطع رؤوس الأطفال" و"اغتصاب النساء" و"إحراق المدنيين أحياء"، إلى جانب توصيفات مثل "الإبادة" و"التطهير العرقي" و"المذابح الجماعية".

ويكتسب توقيت هذا المحتوى أهمية خاصة؛ إذ تزامن تصاعد المنشورات التي تتحدث عن "إبادة البدو" في 17 تموز/يوليو مع انتشار دعوات "الفزعة" و"النفير" والتوجه نحو السويداء. وخلال فترة وجيزة تحولت الدعوات الرقمية إلى تحركات فعلية لمجموعات مسلحة قدمت من محافظات مختلفة. كما استُخدم وسم #أنقذوا_بدو_السويداء لتجميع صور ومقاطع ومنشورات قدمت الأحداث باعتبارها حملة إبادة منظمة، رغم أن مواد عدة ضمنها كانت مضللة أو غير موثقة أو منسوبة إلى وقائع مختلفة.

إن تكرار المفردات المستخدمة، وإعادة تدوير المواد البصرية نفسها، وتقارب أوقات النشر، واستخدام خطاب عاطفي قائم على التخويف والاستنفار الطائفي، تشكل مجتمعة مؤشرات على تضخيم منظم أو تنسيق خطابي. وفي المقابل، تلقت الانتهاكات الواسعة التي طالت المدنيين الدروز خلال الموجة الأولى تغطية محدودة، أو غابت عن عدد من المنصات والحسابات التي تصدرت رواية "إبادة البدو".

6.2. مؤشرات على حملة تحريض وتضليل منسقة:

يُظهر تحليل المحتوى المنشور مساء 17 تموز/يوليو أن عدداً من المؤثرين والإعلاميين الذين تبنوا رواية السلطة الانتقالية، أو قدموا تغطيات قريبة منها، نشروا خلال ساعات متقاربة مواد ذات مضمون متشابه، تمحورت حول الادعاء بأن أبناء العشائر البدوية يتعرضون لـ"إبادة جماعية" على يد الفصائل الدرزية. ومن بين الأسماء التي رصدها التحقيق جميل الحسن، وهادي العبدالله، وأحمد حموش، ومهند أبو زيد؛ إذ نشرت حساباتهم مقاطع ومنشورات حققت تفاعلاً واسعاً، وتضمنت مزاعم عن قطع رؤوس أطفال وارتكاب جرائم قتل وتهجير جماعي، إلى جانب استخدام صور أو مقاطع تبين لاحقاً أن بعضها لا يعود لضحايا بدو أو أُخرج من سياقه.

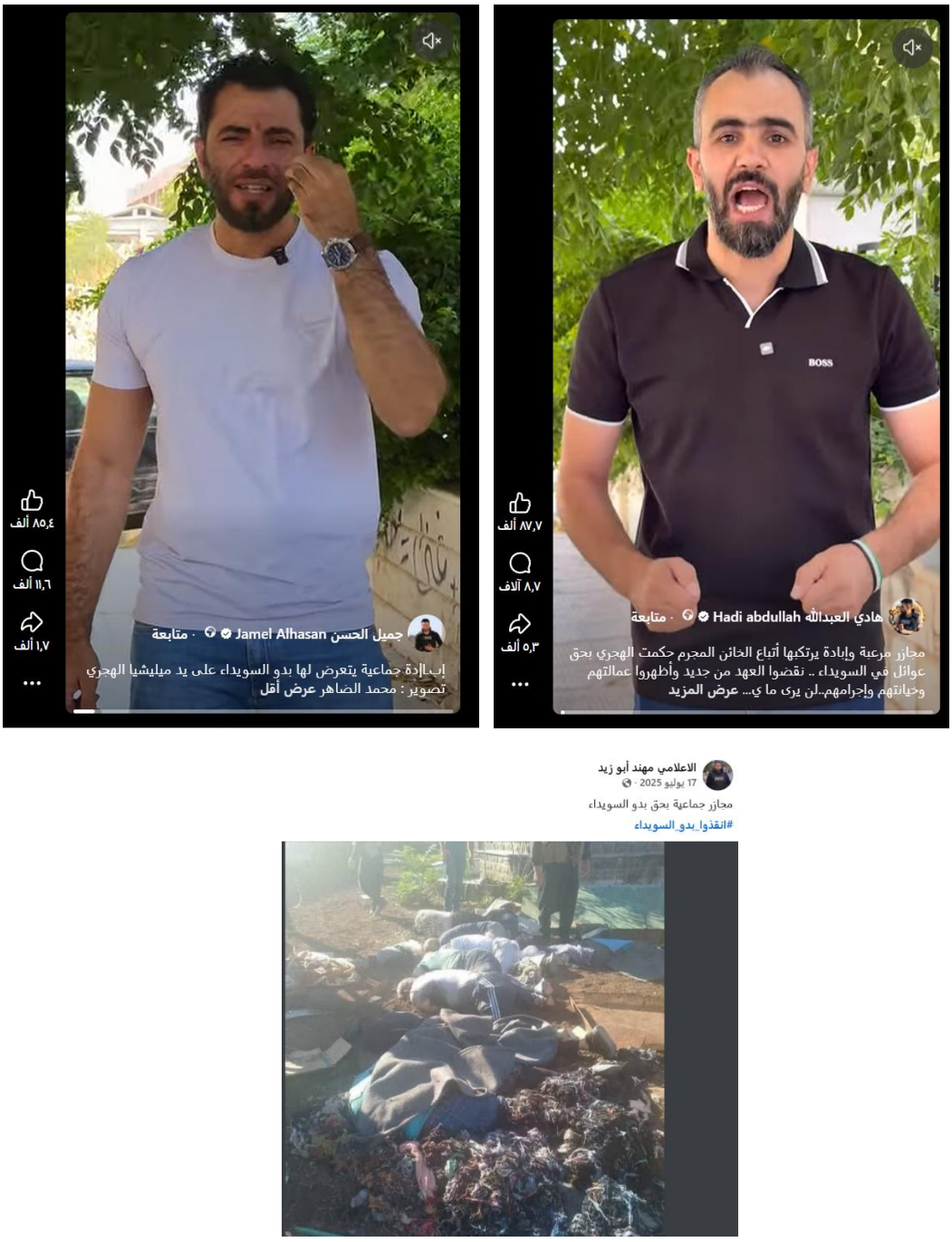

لقطات شاشة عن منشورات جميل الحسن، وهادي العبدالله، ومهند أبو زيد.

وعند إخضاع هذا الضخ الإعلامي للتكييف القانوني والحقوقي، نجد أن تطبيق "اختبار العوامل الستة" الوارد في خطة عمل الرباط التابعة للأمم المتحدة (والذي يحلل: السياق، والمُرسِل (المتكلم)، والنية، والمحتوى أو الشكل، ومدى تأثير الخطاب وطبيعته العامة، واحتمالية حدوث ضرر وشيك) يوضح بجلاء أن هذا الخطاب يتجاوز بكثير حدود حرية التعبير المصانة قانوناً. إن شحن الأجواء باتهامات فظيعة وغير مسندة كـ "الإبادة الجماعية" و"قطع رؤوس الأطفال" في بيئة متوترة أمنياً وطائفياً، ومن قِبل فاعلين يمتلكون ملايين المتابعين، يمثل تحريضاً مباشراً على العنف والعداء، مما يجعل هذا السلوك خطاب كراهية صريح ومحظور بموجب القانون الدولي ولا سيما المادة 20 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، ولا يمكن التذرع بحرية الرأي لتبريره.

كما أن لهذه المزاعم بعد إضافي عند مقارنتها بما ورد في تقارير حول معركة ردع العدوان عام 2024، حيث ظهر عدد من هؤلاء الإعلاميين والمؤثرين المشاركين في تغطية العمليات العسكرية وهم يتحدثون عن وجود إدارة إعلامية مركزية وتوزيع للأدوار والرسائل خلال المعركة.

ومن خلال تتبع نشاط هؤلاء المؤثرين المتواصل في صناعة السردية حول القضايا المتعلقة بالشأن السوري، من أحداث الساحل وشمال شرق سوريا إلى ملفات العدالة الانتقالية والاقتصاد والقضايا التي تشغل الرأي العام، يظهر أنهم يتبنون سردية موحدة في جميع هذه القضايا، ما يوفر مؤشرات على احتمال وجود بنية تنظيمية إعلامية اعتمدت التنسيق بين المؤثرين والناشطين والإعلاميين في سياقات عسكرية وأمنية سابقة ولاحقة، وهو ما يجعل من الضروري فحص ما إذا كانت أنماط النشر المتزامنة التي ظهرت في 17 تموز قد جاءت بصورة عفوية أم ضمن إطار أكثر تنظيماً.

6.3. الإعلام بين التوثيق وإعادة تشكيل الوقائع:

تكشف التوثيقات أن المواد البصرية المتداولة خلال أحداث السويداء لم تكن دائماً انعكاساً محايداً للوقائع. ففي بعض الحالات أعيد استخدام صور ضحايا لتغيير هويتهم والطرف المسؤول عن قتلهم؛ وفي حالات أخرى صُورت عمليات اقتياد واحتجاز بوصفها "إنقاذاً"، أو قُدم محتجزون بوصفهم أشخاصاً يخضعون لإجراءات قانونية قبل مقتلهم.

ولا تقتصر خطورة هذه الممارسات على التضليل أو الإخلال بالمعايير المهنية، بل تمتد إلى تشكيل الإدراك العام للانتهاكات. فعندما يُقدَّم الضحايا باعتبارهم "خارجين عن القانون"، أو تُحجب مشاهد القتلى والجرحى، أو يُمنح المشاركون في الاعتداء صفة "المنقذين"، يمكن للمادة الإعلامية أن تسهم في تبرير الانتهاك أو التقليل من جسامته أو إضعاف المطالبة بالتحقيق والمساءلة.

تُمثل هذه السلوكيات تجاهلاً صارخاً لـ"الإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة للصحفيين" الصادر عن الاتحاد الدولي للصحفيين (IFJ)، وتحديداً المبدأ الأول الذي يضع المسؤولية الأخلاقية الأسمى على عاتق الصحافة، وينص على أن "احترام الحقيقة وحق الجمهور في الوصول إليها هو الواجب الأول للصحفي". إن التلاعب بالوقائع وتحوير هوية الضحايا يعتبر انتهاك جوهري لهذا المبدأ، وتحويل للصحافة من أداة لكشف الحقيقة إلى وسيلة لحجبها.

وتشير الشهادات، مجتمعة، إلى نمط مقلق من التداخل بين بعض الممارسات الإعلامية والعمليات الأمنية والعسكرية خلال أحداث السويداء. فقد تراجعت في عدد من المواد وظيفة الرقابة المستقلة والتحقق من الوقائع لصالح مرافقة القوات وتثبيت روايتها، بينما غابت أصوات الضحايا أو جرى التعامل معها بوصفها عنصراً ثانوياً في سردية صاغتها

الكاميرا بدلاً من أن توثقها. ويقتضي ذلك تحقيقاً مستقلاً في الوقائع الموثقة، ومراجعة مهنية جادة لأداء المؤسسات والمنصات المعنية، وضمان ألا يتحول العمل الإعلامي إلى أداة لحجب الانتهاكات أو إعادة إنتاج خطاب يبررها.

6.3.1. مجزرة آل سرايا:

من أبرز الأمثلة قضية عائلة سرايا. فخلال موجة العنف الأولى وثق مقطع مصور اقتياد عناصر مسلحة تابعة لوزارة الدفاع مدنيين عزلاً من العائلة إلى ساحة تشرين في مدينة السويداء، قبل إعدامهم ميدانياً. وأسفرت الجريمة عن مقتل سبعة مدنيين، بينهم أربعة أشقاء وشخص من أقاربهم، وكان بين الضحايا شاب يحمل الجنسية الأمريكية.

بعد ساعات من الجريمة، بدأت صور جثامين الضحايا بالانتشار على منصات التواصل الاجتماعي باعتبارها توثق مقتل أفراد من العشائر البدوية على يد مسلحين دروز. وأكدت شقيقة الأشقاء الأربعة، في مقابلة مع فريق التحقيق، أن الأسرة عرفت هوية الضحايا وظروف قتلهم، في حين استُخدمت صورهم ضمن منشورات تتحدث عن "مجازر بحق البدو". ومن بين الذين أعادوا نشر هذه الرواية الإعلامي أيمن أبو نقطة، الذي كان يدير منصة "تجمع أحرار حوران" ثم تولى لاحقاً إدارة فرع درعا في وكالة "سانا".

منشور أعاد تقديم جثامين ضحايا من آل سرايا باعتبارهم من أبناء العشائر البدوية.

تكمن أهمية هذه الحادثة في قلب هوية الضحايا من جهة، وفي كونها تقدم مؤشراً إضافياً على مشاركة مسلحين من عشائر البدو داخل السويداء في موجة العنف الأولى إلى جانب القوات الحكومية من جهة أخرى. فبحسب تقرير نشره مركز السويداء للتوثيق والإعلام، أمكن تحديد هوية أحد المسلحين المنحدرين من عشائر البدو في السويداء، والذي ظهر في صور تذكارية التقطت في موقع المجزرة حاملاً سلاحه، بينما كانت جثامين ضحايا آل سرايا ظاهرة خلفه. وتشير هذه المواد إلى وجود عناصر محلية شاركت أو كانت موجودة في مواقع الانتهاكات التي ارتكبت ضد المدنيين الدروز، في تناقض مع الرواية التي صورت الأحداث لاحقاً باعتبارها اعتداءً على أبناء العشائر.

6.3.2. جثة رضيعة تحولت إلى أداة في حملة التضليل:

في ليلة 16 تموز/يوليو، قُتلت الرضيعة سيلينا زايد غرز الدين، البالغة من العمر ثلاثة أشهر، إلى جانب والدتها ولاء غرز الدين قرب مفرق حارة طرابيه في مدينة السويداء. ووفق شهادة والدها، قُتلتا بإطلاق نار مباشر نفذه عناصر من القوات الحكومية خلال موجة العنف الأولى.

في الساعات التالية انتشرت صور مؤثرة لجثمان الطفلة، بينها صورة تظهرها داخل صندوق كرتوني. ثم أعيد تداول الصور في 17 تموز/يوليو باعتبارها لطفلة من أبناء العشائر البدوية قُتلت على يد مسلحين دروز. وأسهمت قناة "زينو المحاميد" على تلغرام في نشر هذه الرواية، قبل أن تنتقل الصورة والادعاء المرتبط بها إلى عشرات الحسابات والصفحات.

منشور بتاريخ 17 تموز/يوليو 2025 للطفلة سيلينا غرز الدين. يدعي المنشور أن قوات الهجري الدرزية تقتل أطفال البدو في السويداء.

تعتبر هذه الحالة إحدى حالات متكررة من التضليل المرتبط بأحداث السويداء: استخدام صورة صحيحة لضحية حقيقية، ثم تغيير هويتها والطرف المسؤول عن قتلها. وهكذا تحولت صورة سيلينا من دليل على مقتل رضيعة ووالدتها خلال دخول القوات الحكومية إلى مادة تُستخدم لإسناد اتهام معاكس لا صلة له بحقيقة مقتلهما.

6.3.3. من "الإنقاذ" إلى الاختطاف: قضية ماجدة ريدان وعائلتها:

انتشر مقطع مصور بدا للوهلة الأولى كأنه يوثق إنقاذ نساء وأطفال من إحدى قرى ريف السويداء. ظهر فيه مسلحون يخرجون أفراد عائلة من منزل تعرض للهجوم، وقدم قصي الشمري نفسه على أنه ينقذهم من "ميليشيات الهجري". غير أن شهادة ماجدة تركي ريدان، التي كانت بين النساء الظاهرات في التسجيل، قدمت رواية مختلفة جذرياً.

كانت ماجدة في منزل العائلة بقرية رضيمة اللوا في الريف الشمالي للسويداء برفقة زوجها وابنها وزوجة ابنها وابنتها وحفيداتها الثلاث، عندما اقتحم مسلحون عشائريون القرية خلال موجة العنف الثالثة. ووفق إفادتها، قتل المهاجمون زوجها مروان الخطيب وابنها ربيع وزوجة ابنها رؤى الأطرش، ثم اقتادوها مع ابنتها وحفيداتها بالقوة إلى خارج المنزل. وتقول إن آثار الدماء كانت لا تزال على ملابس أفراد العائلة، وإن جثامين أقاربها بقيت في المكان عندما بدأ تصوير المقطع. وأضافت ماجدة أن قصي الشمري عمل على تلقين النساء ما يجب قوله أمام الكاميرا، ودفعهن إلى تبني رواية مفادها أنه جاء لإنقاذهن. وبعد توقف التصوير، لم تُنقل العائلة إلى مستشفى أو مكان آمن، بل اقتيدت باتجاه ريف حماة وسُلّمت إلى مجموعة عشائرية مسلحة أخرى، حيث استمر احتجازها أكثر من عشرة أيام قبل الإفراج عنها ضمن عملية تبادل وبمساعدة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لقطات من التسجيلات المصورة التي قدمت إخراج النساء والأطفال بوصفه عملية إنقاذ.

لقطات من موقع الهجوم في قرية رضيمة اللوا، تظهر السياق العنيف الذي حُجب عن الرواية المصورة المتداولة.

خلال احتجاز العائلة، التقت ماجدة مدنياً آخر يدعى حسن سليم الحلبي. وبحسب شهادتها، نُقل الحلبي لاحقاً إلى الأمن العام وأودع سجن عدرا أشهراً، قبل الإفراج عنه في شباط/فبراير 2026 ضمن عملية تبادل أخرى.

لا تتعلق هذه الحالة بمجرد اختلاف في تفسير مقطع مصور؛ فهي تكشف، وفق شهادة الناجية، إنتاج رواية إعلامية من داخل مسرح جريمة، بعد مقتل أفراد من الأسرة وقبل بدء احتجاز قسري. وقد منحت المادة المصورة المشاركين في الهجوم صفة "المنقذين"، وحجبت عن الجمهور القتل والاقتياد بالقوة والاحتجاز الذي أعقب التصوير.

ووفق ما وثقه التحقيق، قصي الشمري، الذي كان أحد أبرز المؤثرين الذين ظهروا خلال الهجمات في تموز/يوليو 2025، وتكرر انتشار صور له مع مسؤولين في الحكومة الانتقالية بعد أحداث تموز، أُوقف مدة تقارب شهرين ثم أفرج عنه، من دون إعلان نتائج التحقيق أو المسار القضائي المتخذ بحقه. كما ظهر لاحقاً في تقرير لتلفزيون سوريا بصفة "ناشط إغاثي". وتثير هذه الوقائع أسئلة حول جدية المساءلة، وحول استمرار منح مساحة عامة لشخص ارتبط اسمه وشهادات الضحايا بادعاءات خطيرة تتطلب تحقيقاً مستقلاً وشفافاً.

قصي الشمري في السيارة خلال خطف ماجدة وابنتها وحفيداتها.

6.3.4. الرأس المقطوع: ضحية دُرزية قُدمت بوصفها ضحية بدوية:

في 18 تموز/يوليو، انتشرت صورة لرأس مقطوع أُرفقت بمنشورات تزعم أنها تعود لمدني بدوي قتله مسلحون دروز، وقُدمت دليلاً إضافياً على "الإبادة" المزعومة بحق العشائر. غير أن مراجعة الصورة ومقابلة ذوي الضحية أظهرت أن الرأس يعود إلى زيدان حمزة دحبار، وهو شاب درزي في التاسعة عشرة من عمره، كان يقيم في السويداء وينحدر من منطقة جبل السماق في محافظة إدلب.

وبحسب والدته، اختطف مسلحون عشائريون زيدان من منزله خلال موجة العنف الثالثة، قبل أن يُقتل. ولم تعرف الأسرة مصيره إلا بعدما انتشرت صورة رأسه ضمن منشورات تزعم أنه مدني بدوي قُتل على يد الدروز.

وفي هذه الحالة أيضاً، لم يقتصر التضليل على تغيير هوية الضحية، بل استخدم ضحية للهجوم العشائري لتبرير الهجوم نفسه.

6.3.5. من محرض على القتل إلى "ناشط سياسي":

وثق التحقيق منشوراً أعاد الإعلامي قتيبة ياسين نشره في 17 تموز/يوليو 2025، وكان صاحبه حيدر الصحناوي يدعو فيه إلى مهاجمة حي البدو في مدينة شهبا وقتل سكانه. وقد استخدم ياسين المنشور آنذاك لتقديم الصحناوي بوصفه منتمياً إلى "ميليشيا الهجري" والدلالة على وجود دعوات لاستهداف العشائر. لاحقاً حذف ياسين المنشور، كما حذفه الصحناوي من صفحته. وبعد أقل من عام ظهر الصحناوي مع ياسين في مقابلة ضمن فيلم وثائقي بعنوان "ما خفايا مشروع الانفصال في السويداء"، وقدمه بوصفه ناشطاً سياسياً في الحراك، ضمن رواية مناهضة للشيخ حكمت الهجري. كما أفادت مصادر مقربة منه بانضمامه إلى جهاز الأمن العام التابع للحكومة الانتقالية.

المنشور المحذوف الذي أعاد قتيبة ياسين نشره، والمتضمن دعوة صريحة إلى مهاجمة حي البدو في شهبا.

تظهر هذه الواقعة التناقض في طريقة توظيف الشخص نفسه إعلامياً: فقد استُخدم منشوره أولاً لإسناد اتهام جماعي إلى خصوم السلطة، ثم قُدم لاحقاً بصفة ناشط سياسي عندما انسجمت روايته مع الإطار التحريري للمادة الجديدة. وتستدعي هذه الممارسة قدراً أكبر من الشفافية بشأن خلفية المصادر وسجلها العلني، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمحتوى يتضمن دعوة إلى قتل مدنيين على أساس هويتهم الاجتماعية.

6.4. الإعلام في مشهد الانتهاكات: من نقل الرواية الرسمية إلى إنتاج صورة تبريرية:

أظهرت مراجعة مواد بثتها وسائل إعلام رسمية ومنابر تبنت رواية السلطة الانتقالية، إلى جانب شهادات جمعها التحقيق، أن دور بعض الفاعلين الإعلاميين تجاوز نقل التصريحات الرسمية إلى المشاركة في إنتاج مشاهد وروايات قدمت إجراءات وانتهاكات محتملة بوصفها أعمالاً أمنية أو إنسانية مشروعة.

منذ الساعات الأولى، ركز الخطاب الرسمي على توصيف العمليات باعتبارها جزءاً من جهود "بسط سلطة الدولة" و"استعادة الأمن والاستقرار" و"حصر السلاح بيد الدولة". وفي مؤتمر صحفي عقده في 19 تموز/يوليو 2025، أكد وزير الإعلام السابق حمزة المصطفى أن الدولة "حريصة على حصر السلاح بيد الدولة وإدماج كل التنظيمات في الجيش"، وأن سياستها تقوم على "بلد واحد، وحكومة واحدة، وجيش واحد".

كما تكرر وصف القوى المحلية المسلحة بـ"المجموعات الخارجة عن القانون" في تصريحات الرئاسة ووزارتي الداخلية والدفاع. وفي 16 تموز/يوليو أعلنت وزارة الدفاع أن "مجموعات خارجة عن القانون" عادت إلى مهاجمة قوات الجيش والأمن الداخلي رغم إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار.

يمثل نقل الرواية الحكومية جزءاً مشروعاً من التغطية الصحفية، لكنه لا يعفي المؤسسات الإعلامية من واجب التحقق والاستقلال وإتاحة مساحة للروايات الأخرى. وقد أسهمت هيمنة التصريحات الرسمية، على حساب شهادات المدنيين والمصادر المستقلة، في تكريس صورة أحادية قدمت الأحداث بوصفها مواجهة بين الدولة وخصوم خارجين على القانون، وحجبت أبعادها المجتمعية والسياسية والانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية أو المجموعات المتحالفة معها.

كذلك تكشف بعض الشهادات عن وجود إعلاميين ومصورين في مواقع شهدت عمليات قتل أو إعدام ميداني، من دون أن تنعكس الوقائع التي عاينوها في تغطياتهم اللاحقة. ففي شهادتها عن مجزرة طالت أفراداً من عائلتها، قالت "شان" إن صحفيين دخلوا المكان برفقة عناصر من الأمن العام بينما كانت الجثث والجرحى لا تزال في الموقع. وأضافت أن جرحى كانوا أحياء، لكن أحد المصورين لم يرد تصويرهم قائلاً إنه لا يريد تصوير الواقعة على أنها مجزرة، بينما مراسلٌ آخر انشغل بتصوير شخص كان يلفظ أنفاسه الأخيرة بينما كانت الأسرة تطلب إسعافه.

تتعلق الشهادة بمجزرة آل رضوان في منزلهم غربي الشرطة العسكرية في الشارع المحوري، بتاريخ 13 تموز/يوليو 2025. وكان المراسل مالك أبو عبيدة، العامل مع منصة "سوريا الآن" التابعة لقناة الجزيرة، يرافق قوات السلطة الانتقالية. ووفق المادة التي راجعها التحقيق، أقر في فيديو بثه على صفحته الشخصية بأنه كان شاهداً على الواقعة، من دون أن يقدمها في تغطيته بوصفها مجزرة منسوبة إلى قوات السلطة الانتقالية أو يعكس كامل ما شاهده في موقع الجريمة.

تثير هذه الواقعة أسئلة حول حدود الدور المهني عندما تتحول الكاميرا من أداة لكشف الانتهاك إلى عنصر حاضر في مشهده، من دون توثيق معاناة الضحايا بصورة أمينة أو مساءلة الجهة المسؤولة عنه. ولا يقوم هذا النقد على مطالبة الصحفي بالتدخل الميداني على نحو يعرضه للخطر، بل على واجبه في عدم تحريف ما عاينه، وفي الحفاظ على استقلاله عن القوة التي يرافقها.

6.4.1. لقاء مصور لرجل قبل قتله: قضية أدهم أبو محمود:

تظهر شهادة أخرى كيف استُخدمت الكاميرا لإنتاج رواية كاذبة. كان أدهم أبو محمود، وهو مدني يساعد في إسعاف الجرحى ونقل الضحايا بسيارته الخاصة إلى المشفى الوطني، عندما أوقفته دورية للأمن العام قرب دوار تشرين. ووفق رواية قريبته "رنا"، أُجبر بعد احتجازه على الظهور في تسجيل مصور، سُئل خلاله أمام الكاميرا عما إذا كان قد تعرض للضرب، ثم أعلن عناصر الأمن أنه "سيحال إلى القضاء".

لقطة من التسجيل المصور الذي ظهر فيه أدهم أبو محمود بعد احتجازه.

صورة توثق مقتل أدهم أبو محمود.

قالت الشاهدة إن أدهم قُتل بعد انتهاء التصوير، ولخصت ما جرى بقولها: "أجبروه على إجراء لقاء مصور، وقالوا إنه سيحال إلى القضاء، ثم أعدموه بعد انتهاء التصوير".

لم يكن هذا التسجيل المصور وسيلة للتحقق أو التوثيق، بل جزءاً من عملية إنتاج صورة إعلامية تهدف إلى إظهار التزام شكلي بالإجراءات القانونية في الوقت الذي كانت فيه الانتهاكات ترتكب خارج إطار القانون.

6.4.2. إعادة صياغة مصير المحتجزين والمفقودين:

تكشف الشهادات أيضاً عن دور بعض المنصات المحلية في إعادة إنتاج روايات رسمية أو شبه رسمية بشأن المحتجزين. ففي قضية أربعة شبان من عائلة الحرفوش اختفوا بعد اعتقالهم، قال جلال الحرفوش، أحد أقاربهم، أن صورتهم نشرت ضمن خبر يزعم اعتقال ثلاثة مقاتلين من ميليشيات الهجري في قرية تل الحديد. غير أن الأسرة تؤكد أن الشبان اعتُقلوا في دير الشعير، وأن الصورة نفسها التُقطت هناك.

منشور أعاد تقديم شبان من عائلة الحرفوش بوصفهم مقاتلين جرى اعتقالهم في موقع مختلف عن مكان توقيفهم.

يمكن أن تسهم هذه المنشورات في طمس مسار الاحتجاز وإضفاء شرعية على توقيف أشخاص ما زالت أسرهم تجهل مصيرهم. كما أن تقديم المحتجزين بوصفهم "مقاتلين" من دون دليل، يضعف الاهتمام بحقوقهم لأنهم ليسوا مدنيين، ويؤثر في تصور الجمهور لضرورة الكشف عن أماكن احتجازهم والتحقيق في احتمال تعرضهم للاختفاء القسري أو غيره من الانتهاكات.

7. التوصيات:

يوصي الشركاء باتخاذ تدابير عاجلة ومتكاملة لمعالجة أثر خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي الذي رافق أحداث السويداء، وضمان عدم استخدام المؤسسات الرسمية أو المنابر الإعلامية والرقمية في التحريض أو تبرير الانتهاكات أو طمس مسؤولية مرتكبيها.

7.1. إلى الحكومة السورية الانتقالية:

- إخضاع المؤسسات الإعلامية الرسمية والجهات الإعلامية التابعة للوزارات لمعايير التحرير المهني والاستقلال، ومنع استخدامها كأداة للدعاية أو التعبئة المسلحة أو تبرير العمليات العسكري، وسن تشريعات واضحة بهذا الخصوص.
- فتح تحقيقات في الحالات التي استُخدمت فيها التغطية الإعلامية لإنتاج روايات تبريرية للقتل أو الاحتجاز أو الاختطاف، أو لإجبار محتجزين وضحايا على الظهور في تسجيلات مصورة، مع ضمان عدم إفلات أي مسؤول أمني أو عسكري أو إعلامي ثبت تورطه في هذه الممارسات من المساءلة.
- حظر مشاركة الصحفيين والمصورين خلال استجواب المحتجزين، ومنع تصوير الأشخاص المحرومين من حريتهم أو نشر صورهم واعترافاتهم قبل عرضهم على القضاء، لما يمثله ذلك من انتهاك لقرينة البراءة والكرامة والحق في محاكمة عادلة.
- حماية المدنيين من جميع المكونات، وضمان عدم استخدام حماية جماعة أو الاستجابة لانتهاكات وقعت بحقها ذريعة للحشد المسلح أو الانتقام الجماعي أو استهداف جماعة أخرى، مع التأكيد في الخطاب والممارسة على فردية المسؤولية الجنائية.
- ضمان حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا والشهود الذين يكشفون الانتهاكات أو يناقضون الرواية الرسمية، وعدم إخضاعهم للتهديد أو الملاحقة أو حملات التشهير والاتهام بالعمالة أو الانفصال.
- تطوير سياسة وطنية لمواجهة خطاب الكراهية تقوم على معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا تتحول إلى أداة لتجريم النقد أو المعارضة السياسية، مع حصر القيود بالمحتوى الذي يشكل تحريضاً مباشراً على التمييز أو العداوة أو العنف وفق شروط قانونية واضحة ومحددة.
- ضمان عدم استخدام البيانات الرسمية أو تصريحات المسؤولين لمصطلحات تعميمية أو وصمية على نحو يخلط بين المدنيين والمقاتلين أو ينسب المسؤولية الجنائية إلى جماعة سكانية بأكملها.

7.2. إلى وسائل الإعلام والمنصات الرقمية والصحفيين والمؤثرين:

- اعتماد 'اختبار العوامل الستة' الوارد في خطة عمل الرباط للأمم المتحدة كأداة تقييم إلزامية قبل نشر المواد الحساسة في أوقات الأزمات، وتدريب الكوادر التحريرية على تطبيق هذا الاختبار لتمييز الحدود الفاصلة بين حرية التعبير المشروعة وخطاب الكراهية والتحريض الطائفي، لضمان عدم تحول التغطيات الاعلامية إلى أداة تزيد من احتمالية وقوع ضرر وشيك أو عنف على الأرض.
- الالتزام الصارم بالإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة للصحفيين، الصادر عن الاتحاد الدولي للصحفيين، وبشكل خاص المبدأ الأول الذي يؤكد بأن "احترام الحقيقة وحق الجمهور في معرفة هذه الحقيقة هي مسؤولية الصحفي/ة الأولى".
- التحقق المستقل من هوية الضحايا والجناة وتاريخ ومكان الصور والمقاطع المصورة قبل نشرها، والامتناع عن استخدام المواد مجهولة المصدر أو الصادرة عن أطراف النزاع من دون الإشارة إلى مصدرها وحدود التحقق منها.
- التوقف عن استخدام توصيفات تساهم في تعبئة الجمهور وتبرير العنف والوصم الجماعي مثل "الإبادة" و"التطهير العرقي" و"العمالة" و"الخيانة" و"الانفصال" بوصفها حقائق ثابتة من دون أساس موثق.
- التمييز بين المدنيين والمقاتلين، وبين الفاعلين السياسيين أو العسكريين والمجتمعات التي ينتمون إليها، وعدم تعميم أقوال أو أفعال أفراد أو فصائل على الدروز أو البدو أو أي مكون سوري آخر.
- نشر التصحيحات بوضوح عند ثبوت خطأ المعلومات أو قلب هوية الضحايا أو سياق الصور، وعدم الاكتفاء بحذف المنشور الأصلي، مع إخطار الجمهور بطبيعة الخطأ ومدى انتشاره.

7.3. إلى المجتمع الدولي والجهات الداعمة للإعلام السوري:

- دعم التحقيقات المستقلة وآليات التوثيق وحفظ الأدلة الرقمية المتعلقة بأحداث السويداء، وضمان إدراج دور التحريض والتضليل في تقييم مسؤوليات الأطراف والفاعلين الذين ساهموا في تهيئة بيئة العنف.
- ربط الدعم المقدم للمؤسسات الحكومية والإعلامية السورية باحترام معايير حقوق الإنسان والاستقلال التحريري وعدم التمييز، وتجنب تمويل جهات يثبت تورطها في التحريض أو التغطية على الانتهاكات.
- دعم برامج تدريب طويلة الأمد للصحفيين والمؤسسات الإعلامية في التحقق الرقمي، والتغطية الحساسة للنزاعات، وحماية الضحايا، وخطاب الكراهية، على أن تقترن بآليات للمساءلة وليس بأنشطة تدريبية شكلية فقط.

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حول سوريون:

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة – Syrians for Truth and Justice – STJ" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلّة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

السويداء برس
SUWAYDA PRESS

حول السويداء برس:

شبكة إخبارية مستقلة، أسسها صحفيون وصحفيات من محافظة السويداء جنوب سوريا، تُعنى بتغطية أخبار وقضايا الجنوب السوري، وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، والدفاع عن قضايا المرأة، عبر تقارير مهنية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.